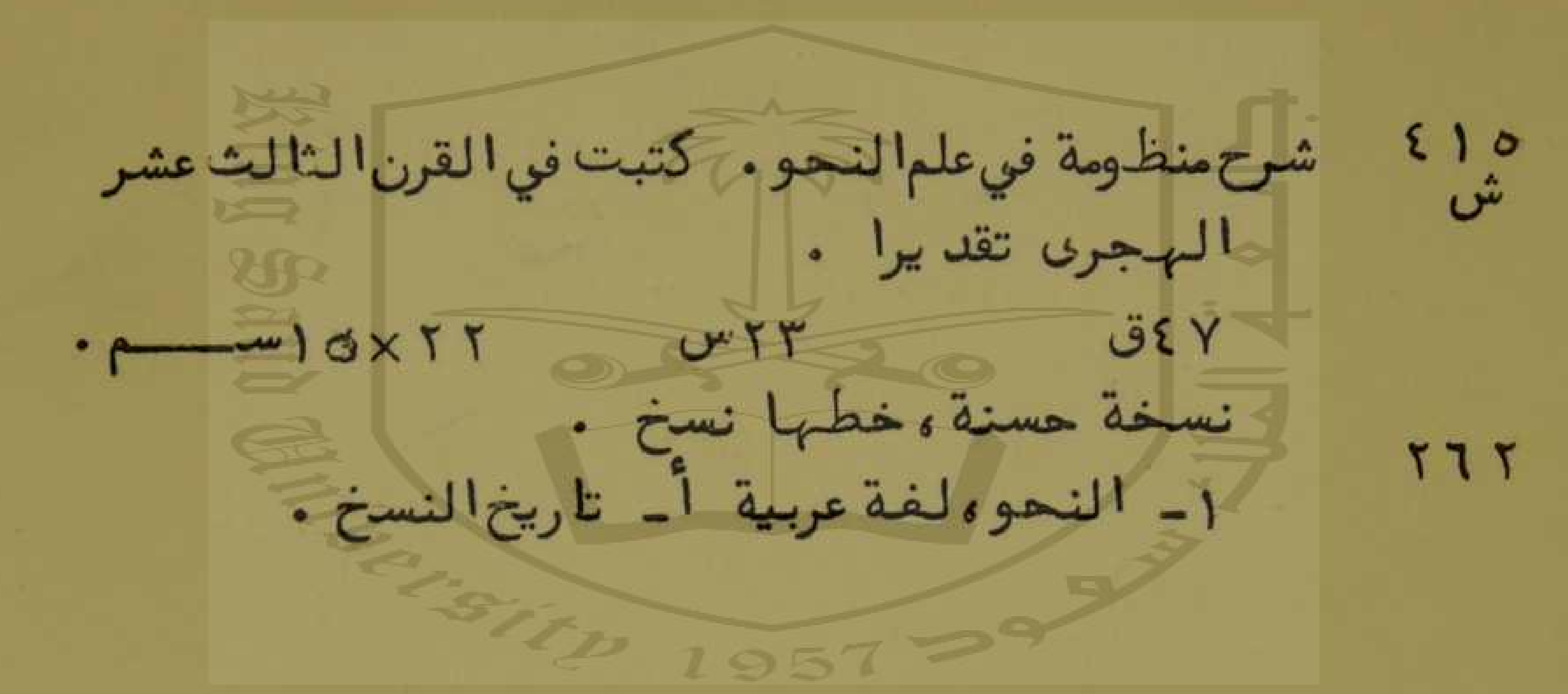


شرح منظومة في علم النحو. كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

٤٧ق ٢٣س ٢٢×١٥سم.

نسخة حسنة، خطها نسخ.

١- النحو، لغة عربية أ- تاريخ النسخ.

شرح منظومة في علم النحو

٢٧

١٧

٤/١٤٨٠ م

١٣٩٨/١٢/٢٧ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا وفيا، والصلوة على محمد خير الانبياء
صفيا، وعلى آله واصحابه الفائزين منه فضلا
جليا واسلم تسليما كثيرا وبعد فاعلم انه انه لما
كان معرفة كل علم برسمه وبيان فايدته والعلم بمو
ضوعه مما يعين الطالب في تحصيل مقصوده ويقوي
رغبته في مطلوبه صدر المصنف الناظم البحث ببيان
الامور المذكورة فقال وبعد فان النحو علم مبني
لكيفية التركيب في العربية بعد من الظروف
المقطوعة عن الاضافة فيبنى على الضم والفاء في قوله
فان في جواب الشرط بتوهم اما كانه قال اما بعد حمد الله
فاقول ان النحو علم الخ ومعناه ان النحو علم يتبين به احوال
اللفظ المركب العربي من جهة التركيب والمراد من تلك
الاحوال[2] البناء والعاملية والمعمولية والصدارة
والذكر والحذف والتقديم والتاخير وما اشبهها
وخرج بقوله لكيفية التركيب علم التصريف فانه يتبين
به صيغ الكلمات المفردة دون احوالها التركيبية
وقوله العربية صفة موصوفه محذوف تقديره في اللغة
العربية والعامل في الظرف هو التركيب او عامله
مقدر وهو صفة للتركيب فايدة هذا القيد خروج القوا
عد التي تذكر لبيان كيفيته في لغة اخرى غير العربية
فانها لا تعد من علم النحو والنحو في اللغة بمعنى المثال

يجئ

[2] اي الاعراب صح

وبجيء لمعان اخر من النوع والقصد والجهة سمي به
هذا العلم لانه يجعل كلمات العرب انحاء مختلفة
وانواعا شتى كالفاعل والمفعول والمضاف اليه
وغيره وغايته صون اللسان
عن الذي يخالفه تركيب اهل السليقة
غاية الشيء نهايته وطرفه والمراد هاهنا الغرض
والمقصود وانما سمي الغرض غاية لوقوعه في طرف
حركة الطالب فان الطلب ينتهي دونه والغرض
من علم النحو صيانة اللسان عن الخطاء في التركيب
بالاحتراز عما لا يوافق ما ثبت من التراكيب في كلام
الفصحاء والبلغاء من العرب العرباء المتكلمين بالسليقة
والمراد بالسليقة قوة في الانسان بها يختار الفصيح من طرق
التركيب من غير تكلف وتتبع قاعدة موضوعة لذلك وذلك
مثل اتفاق طباع العرب الاولين على رفع الفاعل ونصب
المفعول وجر المضاف اليه ووجوب ذكر الفاعل وتقديم
الفعل عليه وغير ذلك من الاحكام المستنبط من
تراكيبهم وموضوعه الالفاظ من
حيث ركبت لتادية المعنى بغير مرية
موضوع كل علم ما يبحث فيه عن احواله من حيثية مخصوصة
والنحو يبحث فيه عن احوال الفاظ من حيث التركيب
فيكون موضوعه الالفاظ المركب بعضها مع بعض
واحوال اللفظ من تلك الحيثية هو الاعراب والبناء وكونه
عاملا ومعمولا وكونه مذكورا ومحذوفا ومظهرا ومضمرا و

مقدمًا ومؤخرًا الى غير ذلك ومما يعرض اللفظ با
عتبار التركيب قوله لتادية المعنى اى لانه يتأدّى بالتر
كيب اصل المعنى الذى يقصد ذكره والغرض من ذكره تمهيد امر
آخر وهو ان التركيب قد يقصد به مع تادية اصل المعنى
زيادة اعتبار ايضا كعلم المعانى ومثال الاعتبار الزايد
هو انك اذا اردت الاخبار بقيام زيد فان كان المخاطب
خالى الذهن عن ذلك فالمناسب ان يقول زيد قايم
مثلا من غير ذكر شيء من ادوات التوكيد ثم ان كان
المخاطب مترددا فى ذلك كان المناسب ان يقول ان
زيدا قايم بالتوكيد بانّ وان كان المخاطب منكرا لذلك
الحكم كان المناسب ان يقول ان زيدا لقايم بالتوكيد بانّ
مرة وباللام مرة اخرى ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
قوله بغير مزية حال من المعنى اى غير معتبر معه شيء
من الاعتبارات الزايدة وذلك اما مفرد او مركب
بالاسناد او المزج او بالاضافة المشار اليه بذلك هو اللفظ
فالمراد ههنا ما ينطق به الانسان حسًا او حكمًا ليدخل
الضماير المستترة والكلمات المحذوفة وعلى هذا فاللفظ
مصدر بمعنى الملفوظ ويجوز ان يكون اسما بمعنى الصوت
المعتمد على مخارج الحروف ويكون اللفظ بالمعنى المصدرى
على مخارج الحروف ويكون اللفظ المصدرى ماخوذا منه
كما يقال ساف يسف سيفا بمعنى الضرب بالسيف وهو ماخوذ
من السيف بمعنى الحديد المتخذ للقطع واللفظ على ضربين
مفرد و مركب والمراد باللفظ المفرد ههنا ما لا يدل

واللفظ المركب فى علم الحكمة ليس بموضوع للمعانى التركيبية بل موضوعه ح

جزؤه

جزؤه على معنى سواء كان مما لا جزء له اصلا نحو ق
علمًا فانه حال العلمية لا جزء له حسًا ولا حكمًا او كان
له جزء لكن لا يدل على معنى نحو زيد والمركب
بخلاف ذلك والتركيب اما لنسبة بين طرفى الكلام
بحسب المعنى اولا والاول هو التركيب الاسنادى ان تمت النسبة و التركيب
الاضافى ان لم تتم نحو غلام زيد ونحو عبد الله علما والثانى اى التركيب لا
لنسبة بين الطرفين معنى بل بمجرد مزج احد اللفظين بالآخر بحيث تصير
الكلمتان معا بمنزلة كلمة واحدة هو التركيب المزجى وما
كان من ذلك القسم متضمنا لحرف فهو يختص باسم التضمنى
نحو خمسة عشر وما كان منه مشتملا على صوت يختص باسم الصوتى
نحو سيبويه وانما جعلنا نحو عبد الله علما من المركب باعتبار
دلالة كل جزء منه على معناه وان كان ذلك المعنى غير
مراد فى تلك الحالة ولم يجعله من قسم المفرد كما اعتبره ال
المنطقيون لانه فى الاحكام اللفظية مركب لا تفاوت
بين استعماله علما وبين استعماله غير علم فان الجزء الاول
فيه عامل فى الثانى فى كلتا الحالتين ويعرب كل جزء باعراب
مخصوص وبالجملة هو كلمتان فى كلتا الحالتين فلا يجوز
فيه اعتبار الافراد حال العلمية الا بالنظر الى المعنى
والذى نحن بصدده ههنا هو بيان احوال اللفظ واحكامه
فلا وجه لجعله من المفرد واذا كان نحو بعلبك مع عدم
كون احد جزئيه عاملا فى الآخر معدودا من المركب كان نحو
عبد الله علما اولى بذلك صح
فهو مفرده الموضوع سمى كلمة كقائمة والتاء حرف زيادة
وهو من باب اضافة الصفة الى الموصوف وحاصل المعنى

الضمير مفرده راجع الى اللفظ صح

ان الكلمة هى اللفظ المفرد الموضوع واحترز بالمفرد على المعنى الذى
بيناه عن المركب باقسامه واحترز بالموضوع عن اللفظ المهمل كديز وميز
فانه لا يسمى كلمة والمراد بالوضع ههنا هو تعيين اللفظ للمعنى فلذلك لم يحتج
الى ذكر المعنى مع الموضوع وانما مثل الكلمة بنحو قايمة دفعا لما يتوهم فيه من
التركيب وقد اجاب عنه صاحب الرضى بانه كلمتان جعلتا فى حكم كلمة واحدة
التحقيق هو ما اشار اليه من ان تاء التانيث المتحركة كما فى قائمة وتمرة وضربة
وسعادة وشقاوة ليست بحرف المعنى اعنى الحرف التى هى احد اقسام الكلمة وانما
هى من حروف الزيادة اى من الحروف العشرة التى تزاد فى الكلمة لغرض المعنى
تارة كتاء ضاربة والف ضارب ولا لغرض المعنى اخرى كتاء سعادة والف كتاب
كما بين فى التصريف وكون الحرف زايدة بالمعنى الذى نريد ههنا لا ينافى كونه جزء الكلمة
لان المراد من زيادتها ان لا تكون ثابتة فى جميع تصاريف الكلمة بخلاف الحرف الاصلى
فانه يكون ثابتا فى جميع التصاريف ولتغير ذلك فى ضرب وضارب ومضروب وعلى
هذا فيكون التانيث فى نحو قايمة مدلولا للصيغة الحاصلة له بزيادة التاء كما ان
معنى الفاعلية والمفعولية فى ضارب ومضروب مدلول الصيغة الحاصلة بزيادة
الالف والميم وما ذكرناه من كون التاء فى قايمة من زوايد الكلمة قد صرح به فى
المفصل حيث قال فى باب زيادة الحرف والتاء اطردت زيادتها اولا فى تفعيل وتفعل وآخرا
فى التانيث والجمع يريد نحو مسلمة ومسلمات وتمام الكلام فيه مذكور فى الشرح الكبير
فليرجع اليه وليعلم ان التاء فى الكلمة من جملة التاءات الزايدة لا لغرض المعنى
كتاء سعادة وشقاوة ولا التفات الى ما يقول من ان التاء فيه للوحدة لان
تاء الوحدة تكون لارادة فرد من الجنس كتمرة وتمر على ما سيجى تحقيقه والتعريف
لا يكون لمفرد من الحقيقة بل لنفس الحقيقة وما يقال من ان المراد الوحدة
النوعية فيكون المعرف الكلمة الوحدة والكلمة الواحدة بحسب مفهوم كلى فينبغى
ان يقع معرضا عن تخرصات الاوهام فان المراد من الجنس الذى تميز منه الواحد

بالتاء هو ما يطلق على القليل والكثير كالتمر والنخل لا الجنس المنطقى
والمراد من الواحد المميز عنه هو الواحد المقابل للتثنية والجمع كتمرة
ونخلة فجعلوا التمرة مفردا والتمرتين تثنية والتمور جمعا والتمر جنسا يطلق على كل وا
حد منها فلا مدخل لارادة الوحدة النوعية على ان ما ذكره من كون المعرف هو
مفهوم الكلمة الواحدة ظاهر البطلان فان المعرف انما يكون الحقيقة
المطلقة لا الحقيقة باعتبار فرد والكلام فى ان الكلم جنس فى الكلمة او جمع قد بيناه
فى الشرح بما لا مزيد عليه ؛ وما فيه تركيب يراد لذاته ؛ بالاسناد يدعى بالكلام
كبثت ؛ اى اللفظ الذى فيه تركيب كلمتين او اكثر بعضها مع بعض تركيبا
مقصودا بالذات مع الاسناد هو الكلام وتركيبه اما من
كلمتين ملفوظتين حقيقة كضرب زيدا ومقدرتين كالمنوى فى قول
من قال نعم فى جواب من قال اقام زيد ومقدرة احدهما
كقولك اضرب ومن ذلك قوله بثبت بصيغة الامر وانما مثل صح
به تنبيها على عدم وجوب كون طرفى الكلام ملفوظين
والمراد بالاسناد النسبة المفيدة فايدة تامة واحترز
بالتركيب عن المفرد وبالاسناد عن المركبات التى لا يصح
السكوت عليها كغلام زيد وانما قيد التركيب بكونه
مقصودا للذات كالجمل التى جعلت جزءا حالا وصفة فى نحو
زيد ابوه قايم ولقيت زيدا يركب وهذا رجل ابوه عالم فانه
جملة ابوه قايم ليس بكلام لان المقصود منه بيان هيئة
ذى الحال وكذا الكلام فى ابوه عالم فان المقصود فيه الاخبار عن زيد
وكذا الكلام فى ابوه عالم فان المقصود منه توصيف الموصوف
واقسامها اسم وفعل وحرف لهم ؛ حروف المعانى لا الهجاء والزيادة
الكلمة تنقسم الى اقسام ثلثة هى الاسم والفعل والحرف ووجه

ليخرج المركب الذى لا يكون تركيبه مقصودا للذات صح صح

لان المقصود منه الاخبار عن زيد وكذا يركب ليس بكلام صح

الانحصار فيها هو ان الكلمة اما ان تدل على المعنى بنفسها ام لا الثاني الحرف والاول
اما ان تدل بهيئته وصيغته على الزمان او لا الثاني الاسم والاول الفعل ثم انما اضاف
الحرف الى الضمير العائد الى النحاة ولم فسره بحرف المعنى ثانيا لان الحرف كثيرا
ما يطلق غيرها هو المصطلح عليه المسمى بحرف المعنى اعنى حروف الهجاء وحروف
الزيادة الثابتة فى بعض تصاريف الكلمة دون بعض كما مر وانما افرد حروف
الزيادة بالذكر وهى حروف سألتمونيها مع دخولها فى حروف الهجاء لانها
ليست مثل ساير حروف الهجاء ولانها يتوسل بها الى صوغ مخصوص من
المعانى كالف فاعل لمعنى الفاعلية وميم المفعول لمعنى المفعولية وسين استفعل
للطلب الى غير ذلك فلها شباهة من حروف المعانى ~~كالف فاعل لمعنى الفاعلية~~
وان لم تكن معدودة منها لعدم كونها موضوعة لتلك المعانى وانما يفهم المعنى
من الصيغة الحاصلة بزيادتها واقسامه اثنان واسم وفعل واسم وفعل الغير با
لسببية الكلام ينقسم الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون تركيبه من اسمين اسند ا
حدهما الى الآخر كزيد قايم الثانى ما يكون مركبا من اسم مسند اليه فعل لذلك الاسم
مسند الى ظاهره كضرب زيد او الى ضميره كزيد ضرب الثالث ما يكون مركبا من اسم و
فعل لا لذلك الاسم بل للمتعلق وهو المراد بالسبب فانه فى اللغة الحبل المطلق على
المتعلق بالشئ لان المتعلق بالشئ مربوط الى ذلك الشئ كما يربط الا بغال بعضها
الى بعض بالحبل وذلك كما فى زيد قايم ابوه وقد تبين بذلك ان الكلام لا
يحصل من تركيب الاسم مع فعل الاجنبى كما فى ضرب زيدا بالنصب وكما فى زيد
جلس عمرو الا ان يقال جلس عمرو فى داره فان عمرو ح يكون متعلقا لزيد من
جهة كونه جالسا فى داره والجار والمجرور فى قوله بالسببية متعلق بمقدر هو
صفة للغير اى الغير مذكور بطريق التعلق بالاسم الذى اسند اليه الجملة
وكل كلام جملة دون عكس كشرطية والجملة القسمية واعلم ان بين
الكلام من اقسام الكلام يسمى جملة فان الجملة ما فيه تركيب مع الاسناد و

علی ظ

دالا

٤

ذالك محقق فى الكلام مطلقا وليس كل جملة كلاما لان الجملة قد لا يكون تركيبها
مقصودا بالذات فلا يكون كلاما وذلك كالجملة الشرطية اعنى نحو ان تكرمنى اكرمك
فانها غير مقصودة بالذات وانما المراد منها تقييد الجزاء وكذلك الجملة القسمية
اعنى نحو واقسم فى قولك والله لآتينك فان المقصود منها تاكيد الجواب وكذلك
الجمل التى جعلت خبرا وصفة كما سبق باب الاسم وهو الاسم الذى يدل بنفسه
ولم يستفد منه الزمان بصيغته ما عبارة عن الكلمة يدل على ذلك جعل الكلمة
فيما قبل جنسا للاسم والفعل والحرف حيث قسمها اليها فلا يدخل فى الحد شئ من
الخط والعقد والنصبة والاشارة وقوله بنفسه يعنى من غير لفظ آخر اليه وقوله لم
يستفد منه الزمان بصيغته يعنى لم يدل بهيئته على الزمان فخرج بقوله بنفسه الحرف
لاحتياجه فى الدلالة على المعنى الى اسم او فعل وخرج بقوله لم يستفد منه الزمان
الفعل لدلالته على الزمان وانما قيد الدلالة بان تكون بهيئة الكلمة ليدخل فى الاسم
ما يدل بحروفه المركبة على زمانه مثل الصبوح والغبوق والسرى والقيلولة ونحو ذلك
لان دلالة هذه الالفاظ على الزمان انما هو بالتركيب ولهذا يختلف باختلافه
بخلاف الفعل فان دلالته على الزمان بحسب الهيئة دون التركيب ولذلك
يختلف باختلاف الهيئة كما فى ضرب يضرب ولا يختلف باختلاف التركيب
كما فى ضرب ونصر وكذا يدخل فى الاسم اسم الفاعل واسم المفعول لكون
الزمان فيهما مدلولا التزاميا لنسبة الحدث الى الذات على وجه التجدد وليس
مدلولا للهيئة لعدم اختلافه باختلاف الصيغة كما فى ضارب ومضروب ولا
مدلولا للتركيب لعدم اختلافه باختلاف التركيب كما فى ضارب وقاتل ومن هيهنا
توهم ان مدلول الاعمال وليس ببعيد لان الاعمال مشروط بدلالته على الحال
والاستقبال وخص بتنوين ولام وخافض والاخبار عنه بمدلوله والاضافة
ووصف وتصغير وتثنية وان ينادى وتا تانيث وجمع ونسبة
الباء الذى تعدى به اختص دخل على المقصور وهو المشهور فى استعمال

فى قولك ان تكرمنى صح

٢ضم ظ

فعل الاختصاص دون ان يدخل على المقصود عليه بان يقال
مثلا التنوين مختص بالاسم وان كان ذلك ايضا صحيحا من خواص الاسم التنوين
والمراد غير ما يختص بالقافية فانه يدخل الفعل ايضا كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابا
فقولي ان اصبت لقد اصابن والعلة في اختصاص الاسم بالتنوين وهو ان التنوين
مؤذن بانقطاع اللفظ عما بعده والفعل يقتضي الاتصال بالفاعل فلا يدخله التنوين
الا ما كان منه مختصا بالقافية فان القافية على القطع ومنها لام التعريف
ووجه اختصاص الاسم به انه يكون لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة
والحرف لا يدل عليها اصلا والفعل انما يدل عليها تضمنا لا مطابقة
ومنها حروف الجر وهو المراد بالخافض فانما اختص الاسم به لان
مدخوله مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه ليس الا الاسم وآثر ذكر الجار على ذكر
الجر لان انتفاء الجار يستلزم انتفاء الجر ودون انتفاء الاثر عند انتفاء
المؤثر فيستغنى به عنه واما انتفاء الجر فلا يوجب انتفاء الجار لجواز تخلف
الاثر لمانع كما في غير المتمكن ومنها كون اللفظ مخبرا عن مدلوله وانما اختص الاسم
بذلك لان معنى الفعل ومعنى الحرف ثابت لغيرهما وضعا فامتنع اثبات شيء
لهما وآثر الاخبار عنه على الاسناد اليه ليشمل المفعولية فانها ايضا من
خواص الاسم وانما قال عن مدلوله لان الفعل والحرف قد يخبر عن لفظهما كما تقول
ضرب فعل ومن حرف الجر واما الذي لا يخبر عنه اصلا فهو مدلول الفعل والحرف
ومنها الاضافة بمعنى كون الشيء مضافا او مضافا اليه لا بواسطة حرف الجر لفظا
واما الاضافة بواسطتها فيأتي في الفعل ايضا نحو مررت بزيد وما يقال من ان الفعل
مضاف اليه كما في قولهم اتيتك يوم قدم زيد فقد اجيب عنه بان المضاف اليه
في مثله المصدر وهو اسم ومنها كون اللفظ موصوفا ومصغرا ومثنى ومجموعا ومنادى
ومؤنثا ومنسوبا ووجه الاختصاص في كل ذلك ما ذكرنا في الاخبار عنه فان كل هذه الامور
يتضمن الاخبار عن الشيء **فصل** وللاسم اصناف فمنها معرف يقابله

قسم يسمى بنكرة اعلم ان الاسم اصناف كالمعرب والمبني والمعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث
والمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والمصدر والصفات المشتقة منه وكان المناسب
ذكرها في صدر مباحث هذا الفن لما انها تفاصيل للموضوع الا ان بعض ذلك كالمصدر و
الصفات المشتقة منه كان مذكورا في علم التصريف وبعضه لم يكن متعلقا به كثير من مباحث
الاعراب والبناء كالمصغر والمنسوب فاقتصر في هذا المقام من الاصناف المذكورة على ذكر
ما تشتد الحاجة اليه في مباحث الاعراب والبناء وقدم منه المعرفة والنكرة
لزيادة الحاجة الى معرفتهما فقال تعرف اسم يشار به الى المعين هو وما اختص
قبل الاشارة اعلم ان المعارف كلها تشترك في اشتمالها على الاشارة والاشارة
فيها اما الى معين او الى امر مختص بحكم قبل الاشارة اليه والاشارة اما ضمنية او
صريحة فالاشارة الضمنية كما في العلم فان المقصود منه الاشارة الى المتشخص بانه
يستغنى به عن ذكر اوصافه المشخصة لما في ذكر الاوصاف المشخصة
من التعذر والامر المتشخص المشار اليه بالعلم اما عين من الاعيان كزيد او حقيقة
من الحقائق كاسامة فنحو زيد يشار به الى عين موصوفة بجميع الصفات المشخصة
له ونحو اسامة يشار به الى جنس موصوف بجميع الصفات المعينة له فاذا قلت
زيد او اسامة فكانك اشرت بهما وقلت ذاك الانسان او ذلك الجنس واما الا
شارة الصريحة فهي اما حسية بان يكون المشار اليه امرا محسوسا بالمشاهدة او السمع
حالة الاشارة اليه كما في الضماير واسماء الاشارة والمعرف باللام فيما اذا قيل
لك جاءني رجل فقلت اكرم الرجل واما عقلية لا يتعين المراد منها الا بواسطة
امور معنوية يسبق عهد المخاطب بالمشار اليه كالموصولات واعلم ان التعيين
المعتبر ههنا اعم من ان يكون تعيينا شخصيا كما في اعلام الاعيان
والضماير والموصولات او غير شخصي كما في المعرف بلام الحقيقة في نحو
الرجل خير من المرأة وفي علم الجنس فالمعين ههنا في مقابلة فردا على
التعيين سواء كان فردا معينا او حقيقة معينة ممتازة عن غيرها هذا
كله في الاشارة الى المعين واما الاشارة الى المختص فكما في نحو قولك جاءني رجل
فضربته يشير به الى رجل وهو غير معين عند المخاطب لكنه مختص بحكم هو
المجيء قبل ان يشير اليه بالضمير وخرج بذلك التعريف عن المعرفة اسما

الظاهرة المنكرة كرجل وفرس وكذا الضمير الغايب
الذي لا يختص مرجعه بشيء اصلاً كما في ربه رجلا وكذا
ما اختص مرجعه بشيء بعد الاشارة فان ذلك لا اثر
له في التعريف كما اذا قيل رب رجلا كريما فالضمير في
الصورتين المذكورتين نكرة وتمام الكلام في هذا المقام
مذكور في الشرح ، وما لم يكن فيه الاشارة نكرة ،
وتلك على فرد من الجنس دلت ، يعني ان النكرة هي ما
ليس فيه الاشارة لا الى معين ولا الى مختص قبل الاشارة
والاحترازات معلومة من حد المعرفة ثم ان النكرة انما
تدل على فرد من الجنس بلا تعيين فان معنى تنكر الشيء
شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة ، وجملة انواع
المعارف سبعة ، ضمير وموصول واسم الاشارة ، ومادي
واعلام وذو اللام ثم ما يضاف الى ما مر بالمعنوية انواع
المعارف هي السبعة المذكورة وقوله بالمعنوية صفة موصوف محذوف تقديره بالاضافة المعنوية وقد احترز به
عن الاضافة اللفظية الى ما مر من اقسام المعارف فان
الاسم المنكور لا يتعرف بتلك الاضافة على ما سيأتي بيانه
ان شاء الله تعالى ثم ان الاقسام المذكورة لما كان اكثرها
ماله موضع مخصوص يبحث عنه فيه كالمضمرات والمبهمات
اعني اسماء الاشارة والموصولات فانها تذكر في المبنيات
لاندراجها فيها وكالمنادى فانه يبحث عنه في باب المفعول

به لكونه من بابه اقتصر هنا على ذكر المعرف باللام والعلم
فقال ، فباللام في ذي اللام او الاشارة ، الى حصة معهودة
او حقيقة ، ويأتي لفرد عند نصب قرينة ، ويأتي للاستغراق في كل وحدة ، اختلفوا في ان حرف التعريف هي
اللام وحدها او مجموع ال فذهب سيبويه الى انها هي اللام وحدها
والهمزة للوصل فتجب لكثرة استعمال لام التعريف وذهب الخليل الى انها
هي ال بكمالها وليس في كلامهما من الدليل ما يقطع شيء منهما ثم ان لام
التعريف او ال على احد الرأيين يكون الاشارة اما الى حصة من الحقيقة
معلومة عند المخاطب كما اذا قيل جاءني رجل فيقول اكرم الرجل ويسمى لام
العهد الخارجي لان المخاطب قد عهد مدلول مصحوبها قبل ذكره اي لقيت
وادركت فقال عهدت فلانا اي لقيته وادركته واما الى نفس الحقيقة
اي بالنظر الى مفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد كما
في قولك الرجل خير من المرأة تريد هذا الجنس من الحيوان خير
من ذاك الجنس ويسمى لام الحقيقة واما الى الحقيقة
باعتبار فرد ما مع قرينة غير العهد الخارجي توجب ارادة
بعض غير معين لان من المعلوم ان المأكول والمشروب ليس
حقيقة الخبز والماء ولا جميع افرادهما وليس هناك عهد
في الخارج فتعين ان يكون المراد فردا غير معين وهذا اللام
يسمى لام العهد الذهني لمقابلته للعهد الخارجي واما الى
الحقيقة باعتبار جميع ما صدق عليه ما صدق عليه من الافراد
كما في قوله ﴿ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا﴾ ويسمى لام
استغراق الجنس ، وقد يغلب المعهود في بعض ماله ،
فيعلم مع لام كما في المدينة ، فيسلب التعريف عنها لكونها ،

البعضية كما في قولك اكلت الخبز وشربت الماء فان الاكل والشرب قرينة ارادة ١٢

لكونها كجزء فلم تنفك عنه بحالٍ يعنى ان المعرف بلام
العهد قد يغلب على بعض ما له من افراد مدلوله اى بكثرة
استعماله فى بعض افراد مدلوله الاصلى بان يكون معناه
الاصلى جنسا فيصير مستعملا فى بعض افراد ذلك الجنس لحصول
تخصص بذلك البعض فيصير اللام مع مصحوبها علما فيسلب
عنها معنى التعريف ويصيرونها كجزء الكلمة وهى ح لكونها
كجزء الكلمة لا تنفك عن مصحوبها بحال من الاحوال وتلك
اللام تسمى لام الغلبة واكثر ورودها فى الاسماء كما فى البيت
والكتاب والمدينة لبيت الله تعالى وكتابه ومدينة رسول
عليه السلام وقد يكون مع الصفة كما فى الصعق لرجل صعق
فاشتهر بذلك كالثريا وهو صفة من الثروة بمعنى الكثرة اسمى
مسماه به لما فيه من الثروة وقد زيد تلك اللام ايضا و
انها ملازمة فى الآن واللات والتى يعنى ان اللام
التى على صورة لام التعريف تجئ زائدة وذلك فى غير العلم
على قلة واما زيادتها فى العلم فسيتبين بعد ثم ان زيادتها
فى غير العلم تكون لازمة وغير لازمة اما غير اللازمة
فكان فى قوله وبت كأن ساورتنى ضئيلة من الرقش
فى انيابها السم ناقع اى سم ناقع والمساورة المضاجعة
والضئيلة من الحية ما قل لحمها لكثرة سمها والرقش
جمع الرقشاء وهى الحية ذات الارقام وهى من خبائث
الحيات والناقع من السم هو الطرى وهو اشد تأثيرا من
العتيق واما اللام الزائدة اللازمة فهى فى الآن واللات
وفى الذى والتى ومتصرفاتهما وتاتى للمح الاصل غير ملازم

كفى الفضل والعباس بالعلمية تدخل اللام الزائدة
على العلم المنقول اما من المصدر كالفضل واما عن الوصف
كالعباس والحارث والمنصور واما من اسم جنس فيه معنى
المدح او الذم كالاسد والكلب وتسمى لام لمح الاصل وليس
تلك اللام كلام الغلبة فى كونها كالجزء للكلمة لانها تزاد
بعد الوضع العلمى فلذلك لا تكون لازمة والكاف فى قوله
كفى حرف جر والمجرور به هو عامل فى الفضل وقد حذف
واقيم المعمول مقامه فى اللفظ تقدير الكلام وذلك كاللام
الكائن فى الفضل وبالعلم الموضوع للشئ وحده
يثار الى عين ونفس حقيقة فالاول مشهور كزيد وقال
وثانيهما قد قل مثل اسامة قوله الموضوع للشئ
وحده هو تعريف العلم وقوله يثار الى عين ونفس حقيقة
اشار الى تقسيم العلم الى علم العين المشخصة والى علم
الذهنية المتعينة وهو المسمى بعلم الجنس والشئ فى قوله
الموضوع للشئ ليشملهما ومتعلق بالعلم هو يثار ويخرج عن
حد العلم بقوله وحده اسماء الاجناس فانها موضوعة
المشتركة بين الافراد وكذا يخرج ما سواه من المعارف فان
المضمرات والمبهمات وساير المعارف انما تدل على الشئ المعين
بواسطة وضعها لا مرعام فانا مثلا تدل على متكلم مخصوص لكن
لا بوضعه له فان لكل احد ان يعبر به الى نفسه به بواسطة وضعه
لامر عام هو المتكلم وكذلك ضمير المخاطب والغايب وساير المعارف
قوله الاول مشهور يعنى ان النوع الاول من العلم وهو علم
هو الشايع الكثير الورود بخلاف النوع الثانى واشار بكثر

المثالين اعنى زيدا وخالدا الى بعض اقسام هذا النوع من العلم وهو
المنقول والمرتجل وتفصيل ذلك هو ان العلم اما منقول او مرتجل
والمنقول اما عن اسم جنس كجعفر او عن مصدر كالفضل او عن
صفة كخالد وحاتم والمرتجل هو ما لا معنى له فى الاجناس كزيد لشخص
وكغطفان لقبيلة من ارتجل الخطبة اذا اخرجها من غير روية قوله
وثانيهما قد قل يعنى ان النوع الثانى من العلم اعنى علم الجنس قليل
الورود بالنسبة الى علم العين وذلك كما فى اسامة لجنس الاسد فيكون
معناه الجنس الذى من شانه كذا وكذا وكذلك سبحان للتسبيح ونحو فعل
وفاعل لوزنين فيمتنع نحو فاعلة عن الصرف للتانيث والعلمية
ولا دخل فى الاعلام للام غالبا كنحو جعفر وابن الزبير وثقفة
الغالب فى العلم ان لا يدخل اللام لان وضعها للتعريف وهو حاصل
فى العلم على وجه هو اتم مما يحصل باللام فى باب العلم وسياتى بيان
مواضع دخول اللام عليه لزوما وجوازا وفى التمثيل بجعفر وابن الزبير
وثقفة اشارة الى تقسيم العلم تقسيمة اخرى الى الاسم والكنية
واللقب ووجه ذلك ان العلم ان لم يقصد به مدح ولا ذم فهو اسم كجعفر
وكزيد وعمرو وان قصد به فاما ان يكون المدح او الذم بمدلول ذلك
اللفظ فهو لقب كالمصطفى والمرتضى فى المدح وكقفة وبطة فى الذم واما ان
لا يكون المدح بمدلول ذلك اللفظ بل بالعدول عن صريح الاسم اليه للتعظيم
فهو كنية وذلك يكون بلفظ الاب والابن والام كابى عمرو وابن عباس وام كلثوم
وما كان بالتغليب فى بعض ما له مستعمل باللام او بالاضافة اعلم ان العلم
قد يكون اتفاقيا اى يصير علما بلا قصد وضع بل بالغلبة وكثرة الاستعمال فى
بعض افراد ما وضع ذلك الاسم له لكونه اليق به من ساير الافراد وذلك النوع من العلم
يجب ان يكون مع اللام او الاضافة غير مجرد عنهما راسا وذلك النوع كما فى النجم

للثريا

٨

للثريا والبيت للكعبة دون ساير النجوم والبيوت وكما فى ابن عباس وابن عمرو وابن
مسعود للعبادلة الثلاثة دون غيرهم من ابناء عباس وعمرو ومسعود والله اعلم
وما كان قبل النقل وصفا ومصدرا فمنه جواز اللام بالاكثرية يعنى ان العلم
المنقول الذى كان فى الاصل قبل وضعه العلمى وصفا او مصدرا كالعباس والحسن
والفضل والعلاء يجوز فيه دخول اللام للمح الاصل على ما يحقق ثم ان هذه اللام جاء
الدخول على العلم المنقول غير لازمة ومع عدم اللزوم اكثر غير مطرد فى جميع الاعلام المنقولة
فانك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى وفى علم نكرت جاز بقلة تعرفه باللام او
بالاضافة علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم وبا جدام العمرو شاهد صحة العلم
قد ينكر لاجل الاشتراك اتفاقى فيه فيتاول بواحد من الجماعة المسماة به كما فى
رب زيد لقيته ثم ان المنكر منه يترك فى الغالب على تنكيره فيجرد عن اللام كما فى المثال
المذكور وقد يعرف بواحد منهما قصدا الى تمييزه عن سميه لعدم
مانع الجمع بين التعريفين ح والشاهد فى صحة ذلك اما بالاضافة
فقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضى الشفرتين
يمانى واما باللام فقوله باعدام العمرو عن ابيها حجاب
ابواب على قصورها وفى علم تثنيه او جمعته لزوم دخول اللام
عند جماعة اعلم ان العلم اذا ثنى او جمع يزول عنه التعريف
العلمى فان زيدين يقال لمسميين بزيد ايهما كانا وكذا الجمع
فعند زوال التعريف العلمى يدخله اللام قياسا جبرا لما فاته من
التعريف العلمى باخص ادات التعريف وهو اللام وحكم
فلان حكم الاعلام اذ هو الكناية عنها فى الاناسى ما مضى
اعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسى خاصة فيجريان مجرى
المكنى عنه ان يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ولا ينصرف
فلانة يحفص بالكناية بفلان وفلانة الاناسى فلا يكنى بهما

عن اعلام البهايم والاناسى اصل اناسين جمع انسان ابدلت نونه ياء وادغمت اليآء فى اليآء وما فتح بالياء لغة فى ما فتئ بالهمزة بمعنى ما زال ومنها هو الاسم المؤنث ملحقاه بها التاء والالفان بعد ثلاثة من اصناف الاسم المؤنث والمذكر قدم المؤنث فى الذكر لكون تعريفه وجوديا وكان المذكر يعرف بمقابلته للمؤنث وهو ما لحق باخره احدى العلامات الثلاث المزيدة بعد ثلاثة احرف فعلامته التاء المتحركة والالفان اعنى المقصورة والممدودة كما فى قائمة وحبلى وحمرآء وخرج بقوله ملحقا ما يكون فى اخره تاء او الف غير مزيدة كما فى ثابت وساكت وكما فى العصا والرحى وكساء ورداء وقوله بعد ثلاثة قصد به الاحتراز عن التاء فى نحو بنت واخت وكلتا وثنتان فان تلك التاء غير معدودة من تاء التانيث لكونها بدلا من اللام المحذوفة ولذلك سكن ما قبلها ولم ينقلب هاء فى الوقف فهى كالحرف الاصلى وللتاء احوال فيأتى مقدرا ويلزم طورا والزوال بكثرة اعلم ان التاء المتحركة لها احوال وذلك انه اما ظاهر واما مقدر والظاهر موضوع على العرض فلا يلزم الكلمة غالبا بل يكون زائلا كما فى قائمة وحسنة وقد يكون لازما كما فى سعادة وشقاوة وغرفة وظلمة وهو قليل بالنسبة الى الاول وهذا بخلاف الالف والمقدر كما فى هند وارض ونعل والدليل على تقدير التاء فيها رجوعها فى التصغير كما فى هنيدة واريضة ونعيلة واعلم ان التاء اللازمة قد يتجرد عن المعنى اصلا كما فى غرفة وظلمة وقد يأتى بمعنى كما فى لعنة للمبالغة فى اللاعن واما الزائلة فتأتى لمعان منها الفرق بين المذكر والمؤنث اما فى الصفة كما فى ضاربة ومضروبة واما فى الاسم كما فى امراءة وانسانة

ورجلة

ورجلة ومنها الوحدة كما فى تمرة ومنها التانيث كما فى العلامة الى غير ذلك من المعانى وجيئتها فى ثلاث وفوقه الى التسع فى التذكير فى كل حالة كذا العشر فى الافراد لا فى التركيب ولم يعتبر فى ذلك تانيث طلحة اعلم ان العدد من ثلاث الى عشرة على خلاف القياس فى دخول التاء والتجرد عنها من ثلاثة الى تسعة بالتاء مع المذكر وبغير التاء مع المؤنث فى حالة الافراد والتركيب اعنى التركيب مع العشرات تقول ثلثة رجال وثلاث نسوة الى تسعة رجال وتسع نسوة وتقول ثلثة عشر رجلا وثلاث عشرة امراءة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة هذا فى ثلث الى تسع واما عشرة فهو ايضا على الوجه المذكور من مخالفة القياس فى حالة الافراد دون حالة التركيب اعنى التركيب مع الاحاد فانه حينئذ على القياس الاصلى تقول حالة الافراد عشرة رجال وعشر نسوة وفى حالة التركيب احد عشر رجلا واحدى عشرة واثنى عشر رجلا واثنتى عشرة امراءة وثلاثة عشر رجلا وثلث عشرة امراءة وعلى هذا القياس ولم يعتبر تانيث اعلام الرجال فى هذا الحكم فيقال ثلاثة طلحات دون ان يقال ثلث طلحات وان كان مثل ذلك التانيث معتبرا فى باب منع الصرف كما سيأتى ثم ان هذا التاء الملحقة بالاعداد علامة للتذكير عند المحققين وقد يقال ايضا للتانيث فدخلت نحو ثلثة رجال لكون المميز جمعا والجمع مؤنث فلزم التجريد عنها مع المؤنث للتميز وهذا البيان لا يتمشى فى حالة التركيب نحو ثلاثة عشر رجلا والفان ذات القصر والمد زيدتا لزوما ولا تقدير فيها بحالة يعنى ان الفا التانيث هما المقصورة كحبلى والممدودة كحمرآء وهما لازمتان لما زيدتا فيه لا يزولان عنه كالتاء وهما ملفوظتان ابدا لا تقدير فيهما اصلا كما كان فى التاء وهذا حقيقى لذات انوثة كحبلى وحمرآء وهند وناقة

امرأة صح

وقد جاء لفظيا بغير انوثة، كبشرى وصحراء وعين وظلمة، يعني ان
المؤنث على ضربين احدهما حقيقي موضوع لما هو انثى من الحيوان
ومثال ذلك مع الالفين حبلى وحمراء ومع التاء الملفوظ ناقة ومع التاء المقدرة هند
وثانيهما لفظي يجري عليه احكام المؤنث من غير ان يكون وضعه لانثى وامثلته فيما ذ
كرنا من بشرى وصحراء وظلمة وعين، واما الذي منها بتاء مقدر، فذا
معنوي باصطلاح جماعة، وذلك في هند وما اتى، بتاء ويلتاء كما في ذي ظ
لقلعة، اعلم ان ما كان من الكلمات المؤنثة بتاء مقدرة سواء كان
مؤنثا لفظيا كعين او مؤنثا حقيقيا كهند يسمى باصطلاح بعض المتاء
خرين مؤنثا معنويا ومن التانيث المعنوي ما اول بلفظ يكون ذا تاء
وذلك كاسماء علما القلعة في البجية فالتانيث فيه انما هو من جهة
تاويلها بالقلعة وكذلك اسماء البلدان كبغداد ومصر مؤنث ونقدر
فيها التاء لتاويلها بالبلدة وكذلك اسماء القبايل كقريش وتميم لتاو
يلها بالقبيلة، ويظهر تاء المعنوي مصغرا، اذا لم يزد حروف البناء على
ثلثة، اعلم ان التصغير يرد الابنية الى اصولها فيرد المحذوف
كما في اُبَيّ في تصغير اب ويرد المقلوب كما في بويب في تصغير باب
فاذا صغر المؤنث رد التاء المقدرة فيه فنقول في قدر قديرة وفي
نعل نعيلة هذا اذا لم يكن حروف البناء زايدة على الثلث فان كانت
زائدة فالقياس ان لا يرد كما في عقيرب لزيادة الثقل برد ها
فالحرف الرابع قد قام مقامها، وما دون ما قلنا يسمى مذكرا، و
يلحقه في الحكم امثال طلحة، يعني ان ما دون ما ذكرناه من اقسام
المؤنث اللفظي اذا كان حقيقي التذكير ويكون علما كطلحة يلحق
بالمذكر في الحكم فيقال جاء طلحة من غير جاءت طلحة نعم اعتبر
فيه التانيث لمنع الصرف نظرا الى الصورة وذلك لان منع الصرف حكم

بان يكون مجردا عن العلامات المذكورة يسمى مذكرا هذا وان المؤنث صح

يتعلق

يتعلق بصورة الكلمة بخلاف النسبة فانه حكم متعلق بمعناها
، ومنها المثنى وهو ما كان وضعه، لفردي جنس او عوارض
عمت، المثنى هو الاسم الموضوع لفردين يجمعهما حقيقة واحدة كز
يدين ورجلين فان الجامع بينهما حقيقة الانسان او لفردين
يجمعهما عرض عام كابيضين للانسان وفرس ابيض فان الجامع
بينهما بياض والمراد بها الكلمة فيخرج عن الحد نحو زيد زيد ونحو
زيد زيد فان نحو ذلك ليس بكلمة واراد بالفرد واحدا من الجنس يدل
عليه بلفظ مستعمل في لسانهم فيخرج بذلك كلا واثنان عن الحد لما لم يستعمل
لهما فرد في لسانهم، وزيد له الف وبالياء ابدلت، وبعدها نون
مزيد بكسرة، علامة المثنى هو ما ذكره من زيادة الالف في الآخر
والالف تبدل ياء في حالتي النصب والجر ويجي بعدها نون بدلا عن
التنوين والنون يكون مكسورا في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل
والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه الكسر وانما فتح ذلك النون
في الجمع كما سيجي للفرق بين التثنية والجمع ومنها هو الجمع الذي
كان وضعه، للاحاد بالتغيير في لفظ وحده من الاصناف الاسم
الجمع وهو ما دل على الاحاد بواسطة تغييرها في صيغة لفظ الواحد
اما تغييرا ينكسر به بناء الواحد كما في رجال او تغيير الا ينكسر به بناء
الواحد كما في مسلمون ومسلمات فالتعريف شامل لقسمي الجمع اعني
الجمع المكسر والجمع المصحح، وكالرهط والابل اسم جمع بل الذي
على جامل والركب عند جماعة، وكالتمر اسم الجنس عند كثيرهم
، وبوجه الفراء جمعا لتمر، اعلم انه لا خلاف في ان نحو ابل وغنم ونحو
رهط مما لا يدل على الاحاد وليس له واحد من لفظه كالنعم في الابل
والشاة في الغنم اسماء للجموع ليست بجموع واما نحو جامل في الجمل

وركب في الراكب وتمر في تمرة فذهب سيبويه الى ان مثل ذلك اسم جمع
نحو جمل وراكب احادهما وان اتفق اشتراكهما لهما في الحروف الاصلية
واستدل على ذلك بتصغير تلك الاسماء على الفاظها من غير ردها
الى مفرداتها وبالحاق ياء النسبة اليها من غير الرد الى المفرد والمفرد في
التعريف خلاف ذلك وبوقوع نحو تمر على القليل والكثير تقول اذا اكلت
تمرة او تمرتين اكلت تمرا فان شيئا من الجمع لا يطلق على القليل والكثير
وقد يجمع الشيآن فالعوم وجهوا — به في كلام الله لفظة اخوة
وذلك يأتي في اضافة جزئي المثنى — الى ذاك المثنى بكثرة
وجاز اذن افراده وبجودان — يثنى وعند اللبس ثنى ما فني
ومنه كلام الله عز فقد صغت — قلوبكما فالجمع اولى الثلثة
وفي غير جزئيه يثنى وحيث لم — يخف لبسه فالجمع جاء بقلة
علاماهما لا وجه للجمع فيهما — وسرجاهما في جاء جمعه وحده
اعلم ان الجمع قد يقع موقع المثنى بان يجمع الشيئان وقد حمل على ذلك
الاخوة في قوله تع فان كان له اخوة فلامه السدس لاجماع الصحابة على
انها لا يرد الى السدس بالاثنين من الاخوة والاخوات ثم ان اطلاق
الجمع على اثنين واقع على وجه القياس في باب اضافة جزئي مثنى
الى ذلك المثنى وفي مثل ذلك الافراد والتثنية ايضا تقول
حلقت رؤسهما وكذا رأسيهما والافراد والتثنية اولى
من التثنية لكراهتهم اجتماع مثنيين مع اتصالهما
لفظا ومعنى والجمع اولى من الافراد لمناسبة التثنية
في انه ضم شيء الى شيء هذا عند عدم اللبس بترك التثنية
كما في رؤسهما للعلم بان الشخصين لا يكون لهما الا رأسا
فان اللبس فالتثنية لا غير تقول قلعت عينهما اذا

ولم يجعل صح



قلعت من كل واحد عينا دون ان يقول اعينهما لانه
ظاهر في معنى قلع عينين من كل واحد واما قوله تع فاقطعوا
ايديهما فاراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود
فاقطعوا ايمانهما ومما اضيف فيه جزء الشيئين اليهما مع عدم
اللبس بترك التثنية قوله تع فقد صغت قلوبكما واختيار الجمع
فيه دليل على انه اولى الوجوه الثلاث المذكورة هذا كله اذا كان
المضاف جزء المضاف اليه كما مر واما اذا كان المضاف منفصلا
عن المضاف اليه فالتثنية ولحيته الا اذا كان هناك قرينة
يأمن بها من اللبس فيجيء فيه الجمع بالقلة نحو غلاماهما لا يجوز
فيه غلمانهما واما نحو سرجاهما اى سرج الفرسين فيجوز فيه سروجهما
للعلم بان الفرسين لا يكون لهما الا سرجان والجمع
تصحيح فاما مذكر فبالواو والياء ثم نون بفتحة وما دونه بالالف
والتاء دائما كزيدون والهندات وهو لقلة الجمع على ضربين
جمع تصحيح وجمع تكسير وجمع التصحيح يكون بواو او ياء ونون مفتوحة
في الاخر للمذكور العاقلين نحو زيدون وبالف التاء في غير العاقلين
كالهندات والمسلمات والسرادقات والصافنات والحمامات وقوله
دائما اى من غير تغيير في الالف كما كان في الف جمع المذكر قوله وهو
لقلة يعني ان جمع التصحيح بقسميه موضوع للقلة لا يدل على العشرة
فما فوقها الا بالقرينة كما اذا قلت بانه من المسلمين واما جمع التكسير
فاكثر ابنيته للتكثير وبعض للتقليل والى جمع التكسير اشار بقوله
ويجمع بالتكسير ايضا وانه كاسد وحمر والرجال وغلمة
سمي هذا الجمع جمع التكسير لما فيه من كسر بناء المفرد اما بالحركة
كما في اسد جمع اسد واما بنقصان الحرف كما في حمر جمع احمر واما

واشار ط

بزيادة الحرف كما في رجال جمع رجل واما بنقصان الحرف وزيادتها
كما في غلمة جمع غلام فهذا القسم من الجمع بتغيير الصيغة مع تكسير بناء
المفرد بخلاف القسم الاول فان فيه تغيير الصيغة من غير
تكسير لبناء المفرد ، وذلك للتكثير ما دون افعل ، وافعلة
افعال ايضا وفعلة ، يعني ان ابنية جمع التكسير موضوعة
للكثرة لا يدل منها على ما دون العشرة بغير قرينة الا الاوزان
الاربعة المذكورة كافلس واثواب واسورة وغلمة ، وثني جمع ملحوظا
افتراقه ، ويجمع بالتكسير ايضا وصحة ، اعلم ان الجمع قد يثنى وذلك عند
افتراق مدلوله فرقتين يقال جمالان لفرقتين من الابل وذلك في اسم الجمع
اكثر يقال له ابلان وغنمان وفي الحديث مثل المنافق كالشاة العائرة بين
الغنمين ثم الجمع يجمع ايضا بالتكسير تارة وبالتصحيح اخرى وذلك كما في اكالب
جمع الكلب وفي اناعيم جمع انعام وفي جمالات جمع جمال ، ومنها الذي لم ينصرف
وهو معرب ، يجرد عن تنوين صرف وكسرة ، من اصناف الاسم المنصرف وغير
المنصرف وغير المنصرف هو المعرب المجرد من التنوين الذي
للصرف وهو تنوين التمكن وعن الكسرة وانما قال معرب لئلا
يرد عليه نحو حيث واين فانهما مع تجردهما عن التنوين والكسرة
لا يسميان بغير المنصرف وانما قيد التنوين بالصرف لان غير ذلك
التنوين يتفق وجوده في باب غير المنصرف كما في عرفات فانه
في الاصح غير منصرف مع التنوين والكسر اما التنوين فلانه
غير تنوين الصرف واما الكسر فلان المنع عن الكسر بتبعية
المنع عن التنوين فلما ثبت التنوين ارتفع المنع عن الكسر
، واسباب المنع الصرف شاعت بتسعة ، بعدل وتعريف
ووصف وعجمة ، والف ونون زيدتا وتركيب ، ووزن

١٢

وتاء تأنيث وجمع بغاية الاسباب التسعة المذكورة في البيتين
وقوله جمع بغاية اي جمع يكون غايته ونهايته في جمع التكسير بحيث
لا يجمع مرة اخرى وهي شبه الف التانيث والوصفية
الاصلية في نحو احمر وعدم النظر في الاحاد كما سيأتي ،
وكل من الاسباب فرع الحالة ، هي الاصل كالتنكير والعربية ،
، فباثنين منها يمنع الصرف مطلقا ، وبالجمع او تانيث
الف يوحد ، هذا بيان مناسبة الاسباب المذكورة بحكم
منع الصرف تقريره ان كل واحد من الاسباب المذكورة فرع لامر
آخر هو في الكلمة اصل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حالته الاصلية
والتعريف فرع التنكير فان التعيين امر زائد على اصل المعنى والوصف
اي الدال على ذات لنسب اليها نسبة فرع الدال على الذات فقط والعجمة فرع
العربية وما فيه الالف والنون المزيدتان فرع ما خلا عنهما والتركيب
فرع الافراد ووزن الفعل فرع وزن الاسم والتانيث فرع التذكير
والجمع فرع المفرد فاذا كان كذلك فالاسم بسببين منها او السبب القائم
مقامهما يشبه الفعل المشتمل على الفرعيتين احدهما كونه مشتقا من الاسم
والثانية احتياجه اليه في التركيب الاسنادي فيمتنع بهما عن الكسر
والتنوين كما يمنع الفعل عنهما استيفاء لحق المشابهة قوله مطلقا حال
عن الاثنين او مفعول مطلق بتاويل منع اطلاق يريد به ان الاسم
يمنع بسببين بايهما كانا يمكن الجمع بينهما من الاسباب التسعة قوله
وبالجمع الجمعي وكذلك يمنع باحد السببين المخصوصين القائم مقام
السببين فهما الجمع والتانيث بالالف ووجه قيامهما مقام السببين
اما الجمع فلكونه مكررا كاكالب واناعيم او على وزن الجمع المكرر كمساجد
ومصابيح واما التانيث بالالف فللزوم زيادتها بخلاف المؤنث بالتاء

جمع التكسير وانما قال شاعت
بتسعة لانه قد يعتبر من
اسباب اخر صح

فان الاصل في علامة العروض والزوال ولما فرغ عن تعداد اسباب
المنع وبيان وبيان حكمها اراد تحقيق معاني الاسباب وبيان
شروطها فقال وما العدل الا ما تغير وضعه بترك الالتزام
او بتغيير صيغة اراد بالتغيير هيهنا غير التغييرات الصرفية
الاستقامية وغيرها وانما قال بترك الالتزام وبتغيير صيغة ولم يكتف
بتغيير الصيغة لان العدل على ما تحقيقه في الرضي على ضربين
احدهما ما يكون بتغيير الصيغة كما في ثلاث والثاني ما يكون بترك
الالتزام شيء يقتضيه العدد لعن اصل وضعه كما في آخر فانه عدل
بترك ما التزم فيه من احد مقتضيات افعل التفضيل اعني اللام
ومن والاضافة وحقق هذا في فعال ومفعل من ابنية
الاعداد مادون خمسة وفي اخر المجموع ايضا وفي جمع وفي سحر
المعهود عند جماعة العدل اما محقق واما مقدر والمراد من العدل
التحقيقي ما اذا وجد في المعدول قياس غير منع الصرف يدل على عدله
بحيث لو وجد منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
والتقديري هو ان لا يوجد فيه القياس المذكور غير انه لما سمع
في كلامهم ممنوعا عن الصرف ولا يكون فيه الا سبب واحد فيقدر
فيه العدل لامكان تقديره لئلا تنخرم قاعدتهم الكلية من ان
الاسم لا يمنع من الصرف الا لعلتين فلو وجدناه منصرفا لم يحكم بعدله
ثم ان تحقيق العدل في مواضع منها كل فعال ومفعل الكائنين
من اسماء الاعداد من الواحد الى الاربعة وذلك كاحاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع والكوفيون يتبعون
عليها خماس ومخمس الى تساع ومتسع والذي يدل على العدل في هذا الباب
ان وضع هذه الكلمات للدلالة على امر ذي اجزاء على عدد معين و

وثلث صح

المقسوم

١٣

والمقسوم عليه من العدد يقع مكررا كما في جاءني القوم واحدا
واحدا واثنين اثنين وذلك مطرد في غير العدد ايضا نحو
قرأت الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق بلدا بلدا فعلم ان احاد
مثلا في معنى واحدا واحدا فيكون معدولا عنه ولكن الكلام في
البواقي والسبب الآخر في هذا الباب على ما ذكره سيبويه هو
الوصف ولا بأس بكون تلك الوصفية عارضة لانها ليست
بعارضة بالنسبة الى صيغة المعدول فانها لم تستعمل الا وصفا وانما
عروضها بالنسبة الى اصله وهو اسم العدد ومنها اخر وهو جمع
اخرى تأنيث آخر وهو افعل التفضيل معناه في الاصل اشد
تأخرا تقول جاءني زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في المعنى
من المعاني ثم نقل الى معنى غير فالمراد من رجل آخر في التركيب المذكور
رجل غير زيد فلما خرج آخر عن معنى التفضيل استعمل مجردا عن
لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام فيكون على هذا
معدولا بترك الالتزام ومنها جمع واخواته من كتع وبصع وبتع
جمع جمعاء وهو اسم وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير
وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن
جماعى او جمعاوات والسبب الآخر فيه وصف الاصلي فانه وصف
في اصل الوضع وان صار بالغلبة اسما ومنها سحر اذا
كان معهودا ~~معهودا معينا~~ كما في قولك اتيتك يوم الجمعة
سحر فانه معرب غير منصرف على المشهور للعدل عن السحر
المعرف باللام مع العلمية فانه جعل علما لما وضع له اعني
السحر المعين والدليل على عدل سحر ان كل لفظ اطلق واريد
فرد معين من افراده فلا بد فيه من لام العهد فيكون

سحر معدولا عن ذي اللام وذهب بعضهم الى ان سحر
اذا كان معهودًا يكون مبنيًّا كامس لتضمنه لام التعريف
ولاجل هذا الخلاف قال عند جماعة ولما فرغ عن بيان العدل
التقديري فقال « وقدر بعد المنع في علم اتى » على فعل بالضم
من اجل حاجة « كل ما كان من الاعلام على وزن فعل بضم
الفاء كعمر وزفر وقثم فهو غير منصرف فيقدر فيه العدل
قطعا لئلا تنخرم قاعدتهم فيكون تقدير العدل فيه لاجل
الحاجة وقد يكون تقدير العدل لا لحاجة كما في باب قطام
في لغة بني تميم واليه اشار بقوله « ونحو قطام احتاج عند بنائهم
الى العدل في تحصيل وجه الشباهة » وعند تميم معربع ذا
قد « الى العدل يقدر فيه العدل بالتبعية » يعني ان
فعال بغير راء علما للمؤنث اذا بني كما هو لغة اهل الحجاز يحتاج
الى تقدير العدل فيه ليحصل بذلك سبب بنائه وهو شابهه
باب نزال وسياق الكلام فيه مفصلا ان شاء الله تعالى
واما بنو تميم فانهم يقولون فعال هذه معرب غير منصرف
بخلاف ما في آخره الراء كحضار ووبار وفيه سببان
للمنع التأنيث والعلمية لقصد الاطوار ومع ذلك بعض
النحاة يقدر فيه العدل بالتبعية ما فيه الراء وفي قوله قد
يقدر اشعار بان هذا التقدير في لغة تميم انما هو على راى
بعض النحاة ولا يخفى ما في هذا التقدير من السماجة « و
يحضر التعريف في العلمية » وقيل وفي تقدير ال والاضافة »
يعني ان التعريف المعتبر في منع الصرف منحصر في العلمية كعمر
وكاسامة وذلك لان المضمرات لا دخل لها في غير المنصرف

وذو اللام

وذو اللام والمضاف لا يتأتى فيهما منع الصرف ومنهم من
اعتبر في منع الصرف التعريف بتقدير اللام وجعل تعريف سحر
منه وام التعريف بتقدير الاضافة وجعل تعريف نحو اجمع منه
بتقدير اجمعهم والتعاريف المعتبرة في منع الصرف عنده ثلاثة
« ولا وصف غير المعنوي بمانع » ففي اربع لا وصف نعتا
للنسعة » اعلم ان الوصف المعتبر في منع الصرف هو الوصف
المعنوي اعني ما يدل على ذات باعتبار نسبة حدث اليه
وهو الاسماء المشتقة فانه هو الفرع على الدال على الذات
فقط والوصف اللفظي قد لا يكون وصفا بحسب المعنى
كما في جاء هذا الرجل فان الرجل نعت لهذا وليس بوصف في
المعنى وكذلك اربع في مررت بنسوة اربع ليس بوصف بالمعنى المعتبر ههنا
فلا حاجة الى تقييد الوصف بالاصلي للتحرز به عن اربع في التركيب المذكور « ولا
باس بالتغليب ان لاح وصفه » فاسود ممنوع وحض بحية » واهمل لم الوصف في نحو
خاتم » لفقد اطراد الوصف في العلمية » المراد بالتغليب تخصيص اللفظ ببعض ما وضع
له بحيث يصير اللفظ العام في بعض افراد مدلوله اشهر بحيث لا يختلج لذلك البعض
الى قرينة بخلاف ساير افراده كابن عباس في عبد الله وكالنجم في الثريا والبيت
في الكعبة فمعنى الغلبة في الوصف ان الوصف العام بحسب الوضع
المطلق على كل ما وجد فيه اشتقاقه بكثرة استعماله في بعض افراده
بحيث لا يراد به عند الاطلاق الا ذلك البعض كالاسود فانه
غلب في الحية السوداء بحيث لا يحتاج فيها الى قرينة بخلاف ساير
الاسود وتلك الغلبة لا تقدح في منع الصرف فاسود مختصا
بالحية غير منصرف وكذا ارقم للحية وادهم للقيد واعلم بان
الوصف لا يخرج بالغلبة عن معنى الوصفية لكن يخرج بها عن

عمومه وكذلك اذا جعل بالغلبة علما فانه لا يخرج بها عن الوصفية
على راى المحققين ويمكن ان يعتبر فى خاتم معنى الختم فان
احدا لا يشكو المدح فى على والذم فى نحو قفه ولا فرق بين العلم وغيره فى باب
الغلبة الا ان الوصف بالعلمية اخص منه بالاسمية فان العلم تخصص شخص
واحد والاسم بنوع واحد فان قلت فعلى هذا فلم لم يعتبر لمح الوصف فى نحو خاتم
واسم حتى يمتنع امثال ذلك للوصف والعلمية قلنا لما كان مراعات معنى الوصف
اذا جعل علما امرا غير مطرد بجواز ان يسمى الاسود واحمر من لا يكون فيه الحمرة والسواد
اهمل لمح الوصف المعتبر فى الاعلام بالكلية لان تمييزها اعتبر فيه الوصف عن غيره كان
امرا متعذرا ماجرى الكل على الاصل وهو الصرف ، ولا وصف بالتحقيق فى نحو اجدل ،
فامتنعوه الصرف الا بالندرة ، يعنى ان ما ذكرناه من العبرة بالوصفية فى غير
العلم انما هو فيما تحقق فيه الوصفية واما ما يتوهم فيه انه موضوع للصفة او لا
كما يتوهم فى اخيل لطاير ان معناه الاصلى ذو خيلان وكذا افعى للحية الخبيثة
الشديدة يتوهم كونه من فعوة السم اى شدته وكذا فى اجدل للصقر يتوهم انه فى الاصل
وصف لطاير ذى جدل وهو الاحكام فالقياس فيه ليس الا الصرف وما جاء من هذا
القبيل ممنوعا كما فى قوله ، ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طائرى فيها
عليك باخيلى ، فمحمول على الشذوذ لا ينتقض به القاعدة الكلية
، وعجمة منقول ويشترط فيه ان ، يوافق فيه النقل بالعلمية
، ويشترط مع هذا تحرك حشوه ، اذا كان مما لم يزد عن
ثلاثة ، يعنى ان العجمة فى الكلام العربى لا بد وان يكون
منقولا عن العجمية المعتبرة فى منع الصرف شرطان احدهما
ان يكون النقل فيه موافقا بالعلمية بمعنى ان
يكون فى اول استعماله فى العربية علما سواء كان علما فى العجمة
ايضا كابراهيم او صار فى اول نقله علما بحيث لم يستعمل فى العربية

صفيه

من الصرف ط

اى لا ثبوت للعجمة فى لغتهم ثم ان للعجمة صح

غير علم كقالون لعيسى القارى فانه الجيد بلسان الروم وانما اشترط
استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة فى العجمى يقتضى ان لا
يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه فى كلامهم يقتضى ان يتصرف
فيه فاذا صار فى اول استعمالهم اياه علما وهو مناف للام والا
ضافة فامتنع عنهما جاز ان يمتنع عما يتبعهما اعنى التنوين رعاية
لحق العجمة فيمتنع الكسر والتنوين على ما هو العادة فيه وان لم يقع
فى اول استعمالهم اياه علما كاللجام قبل اللام والاضافة فيقبل
التنوين ايضا مع الجر فيصير كالكلمة العربية فاذا سمى به بعد
ذلك كان كما سمى بالكلمة العربية وثانيهما تحرك الوسط فيما
اذا كان غير زايد على ثلثة احرف فان منشاء منع الصرف فى
العجمية هو الثقل على اللسان فتحرك الاوسط لثقله يتقوى
به العجمة فى الاثر وفيما قررناه تقليل الشرط فهو اقرب الى الضبط
كما قالوا ان للعجمة شرطين احدهما العلمية وثانيهما احد الامرين
اما تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة قوله وعجمة مبتداء
خبره منقول وحذف التنوين فيها مما جعل للضرورة كما فى قوله
وحاتم الطائى وهاب المائى ، فداود ممنوع لنقل مثاله ،
كذا ملك لا كنوح لخفة ، فرع على ما ذكر من الاشتراط امرين
احدهما ان داود وملك وهو ابو نوح عليه السلام غير منصرفين
لوجود شرط العجمة فيهما وهو العلمية مع ما فيهما من ثقل البناء
بالزيادة على الثلثة وبتحرك الاوسط وشتر لا يصلح للتمثيل
ههنا لانه اسم قلعة فهو ممنوع مع عدم اعتبار العجمة فيه
فمنع الصرف فيه لا يقوم دليلا على كون العجمة فيه معتبرا او
كون تحرك الاوسط كالزيادة على الثلث فى حكم المنع وثانيهما

اول صح

ان نوحاً منصرف حتماً لا تأثير للعجمة فيه لانه لغاية خفته صار
كانه من جنس كلامهم ولم يكن له ثقل على لسانهم ، و
فى الاسم شرط الالف والنون كونه ، كعمران او سبحان بالعلمية ، و
فى الوصف اما فقد فعلانة ، او ايتان فعلى وهو قول جماعة ، فمنع
نحو ندمان وسكران وافقوا ، وفى منع رحمن اختلاف الائمة ، اعلم
ان الالف والنون انما يوثران لمشابهتهما الالف الممدودة فى الامتناع
عن التاء وبقبول التاء يسقطان عن التاثير وان كانا يشابهانها بوجوه اخر
وهى كون كل منهما زيادتين زيادة وكون الاول فى الموضعين الفا ومو[افقة]
نحو سكران لنحو حمراء حركة وسكونا وكون الزيادة فى احدهما للتذكير وفى
الآخر للتانيث ثم ان الالف والنون اما فى اسم او فى صفة فان كانا فى اسم
فشرطهما العلمية كما فى عمران علما للعين وكما فى سبحان علما للتعنى فيكون نحو
سرحان منصرفا لانه لعدم العلمية يكون قابلا للتاء فيبطل مشابهته لالف التا
نيث وان كانا فى الوصف فشرطهما ان لا يكون مؤنث مدخولهما بالتاء وهو
المراد بفقد فعلانة وقيل ان يكون مؤنث مدخولهما بالالف المقصورة
وهو المراد باتيان فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته
بل المقصود منه انتفاء فعلانة الذى هو المصحح للتاثير فى المنع على ما اشرنا
اليه بناء على وجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة وعلى هذا فيكون نحو ندمان
منصرفا قطعا لما فيه من وجود فعلانة وانتفاء فعلى ويكون نحو سكران
غير منصرف قطعا لما فيه من انتفاء فعلانة ووجود فعلى ويقع الاختلاف
فى نحو رحمن فى قولك الله رحمن رحيم فهو على الاصح غير منصرف لما فيه
من انتفاء التاء وفى غير الاصح منصرف لما فيه من انتفاء الالف ، ولا باس
ان رمت اختصارا فيكتفى ، لشرط انتفاء التاء فى كل حالة ، اشار
بهذا البيت الى قاعدة اخصر مما ذكروه وهى ان شرط الالف والنون فى
حالتى الاسمية والوصفية امر واحد وهو انتفاء تاء التانيث فيمتنع نحو

عمران

16

عمران وسكران لانتفاء التاء وينصرف نحو سرحان من الاسم ايضا
لقبول التاء والعلمية التى اعتبروها امر ساقط لذلك الشرط فان العلم لا يقبل
التاء لان الاعلام لا تتغير وغير العلم اما اسم جنس او مصدر وكلاهما يقبلان
التاء اما للتانيث كما فى سرحانة واما للوحدة كما فى حرمانة لارادة المرة و
الذى يدل على ان الشرط بالاصالة ههنا هو الامتناع عن التاء هو ان
الالف والنون انما يمنعان الصرف لمشابهة الالف الممدودة كما مر والمشا
بهة المذكورة انما تتم بعدم قبول التاء ، وحسان فيه المنع والصرف
جوزنا ، لما فيه فى النون احتمال الاصالة ، يعنى ان حسان ونحوه مما
يحتمل نونه الزيادة والاصالة يجوز فيه المنع والصرف فان حسان مثلا
يحتمل ان يكون فعلانا بزيادة النون من الحس فيكون غير منصرف و
ان يكون فعالا من الحسن فيكون منصرفا ، ولا بد فى التركيب من غير
نسبة ، وتضمن معنى الحرف من علمية ، كقولك هذا بعلبك
وصرفه ، يجوز لدى من ساقه بالاضافة ، يعنى يشترط فى التركيب المعتبر
فى منع الصرف وهو ما لا يكون بنسبة اسنادية او اضافية ولا يتضمن
معنى الحرف العلمية كما فى بعلبك ومعدى كرب وذلك لان المركب هذا
اعنى المركب المزجى يكون بدون العلمية فى معرض الانفكاك وامّا مع
العلمية فلاجل العلمية يجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة فيبنى آخر
الاولى لكونه بمنزلة الوسط ويعرب آخر التانيث بالضمة والفتحة
نحو هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك وانما لم يكن ساير
التراكيب معتبرا فى منع الصرف لان المركب بالتضمن لا يعرب والمركب
بالنسبة لا يصير بالعلمية كلمة واحدة هذا ومنهم من يرى ان التر
كيب نحو بعلبك بالاضافة فيعرب الجزء الاول منه والآخر
فتقول هذا بعلُ بكٍّ برفع الاول وكسر الثانى ، ويمنع وزن الفعل

عند اختصاص به وهو منقول لحكم الضرورة فشمّر منقولا
من الفعل مانع كشلّم منقولا من العجمية كذا كل ما صدّره
بالزوايد بغير قبول التاء وهو بكثرة فاحمد ممنوع ويصرف
ويعمل لاجل قبول التاء في وصف ناقة شرط وزن
الفعل احد الامرين الاول ان يختص الفعل بذلك الوزن
وذلك نحو فعل وفعل مشددين واستفعل ونحوها فان
هذه الاوزان لم ينفق مجيئها في الاسم الا منقولا عن الفعل
كشمّر لفرس او منقولا عن العجمي كشلّم لبيت المقدس الثاني
ان يكون ذلك الوزن مشتركا بين الاسم والفعل ويكون
مزيدا في اوله زوايد اول الفعل اعني النون والتاء والياء
والهمزة بشرط عدم قبول التاء التي هي من خواص الاسم وكونه
كثيرا في الكلام بخلاف الاول لعدم توقفه على النقل وذلك
كثير في الكلام كاحمد علما واحمر وصفا وغيرهما بعيد عدم قبول
التاء نحو ادمل ويعمل فانهما ينصرفان لقبولهما التاء لقول
امرأة ارملة لمن مات زوجها وناقة يعملة اي كثيرة العمل
قوله شمر مبتداء وقوله مانع خبره ومنقولا حالا عن الضمير
في مانع ومن اجاز الحال من المبتداء جعله حالا من شمر
ولا شرط في التانيث بالالف مطلقا فلا يدخل في
التاء من علمية التانيث بالالف تارة وهو متحتم التا
نيث بلا شرط مقصورة كانت كحبلى او ممدودة كحمراء وذلك
للزومها وضعا كما مر ويكون بالتاء لتارة وهو مشروط بالعلمية
والدليل على اشتراط العلمية فيه هو ان نحو قائمة لا يمنع عن
الصرف مع ما فيه من الوصفية المعتبرة ووجه اشتراط العلمية
هو ان التاء تصير بالعلمية لازمة غير منفكة كما في عايشة فيكون

في منع الصرف لاجل اللزوم وفي غير العلم يكون في معرض الزوال
فلا يوثر في المنع وشرط الجواز المنع في المعنوي ان يسمى
به من اجل قلة وقوة التانيث معنوي قدم بيانه وهو انما
يوثر في المنع بشرط العلمية كما في هند ومصر ووجه اشتراط العلمية
فيه هو انه اقل قوة مما فيه التاء الظاهرة واذا كان الاقوى مشروطا
بالعلمية دون ما هو اقل قوة منه لزم مزية قليل القوة على الاقوى
وهذا هو شرط جواز المنع فان نحو هند ومصر لا تحتم لهذا التا
نيث منعه بل يجوز والى بيان شرط وجوب المنع اشار بقوله
وشرط وجوب المنع احدى الخصال من تحرك عين وازدياد
وعجمة فزينب لم يصرف كذا ماه والسقر وهند يجوز الصرف فيه
لخفة يعني ان المؤنث المعنى يجب فيه المنع اذا كان مع العلمية
احد امور ثلثة اما الزيادة على الثلاثة كما في زينب وذلك لان الحرف
الرابع يقوم مقام الياء بدليل انهم يصغرون عقربا على عقيرب
غير مد للتاء مع ان التصغير يرد التاء المقدرة في نعل وقدم و
اما تحرك الاوسط كما في السقر فان حركة الوسط لا تنزل من الثقل
نازلة منزلة حرف رابع واما العجمة كما في ماه وجور لقلعتين
في العجم فان فيهما التانيث والعلمية والعجمة يقوي التا
نيث فيندفع بها معارضة الخفة لاحد السببين واما هند فيبقى
على جواز المنع ولا يجب فيه المنع لغاية الخفة التي فيه والدليل
على الجواز المنع والصرف في المؤنث الذي في غاية الخفة قوله لم
سامع بفضل مرزها وعد علم تسوء وعد في القلب لم تقنع
اي لم تقنع والقلب جمع عليه وهي اماء يريد باهل البادية
يريد انها ليست عربية بل حضرية مترفة سلس بالالكسبة

المهملة ويثرب من الاوائل العجمة فان جعل اسما للمذكر
لم يكن له المنع الا ان يزيد عن ثلاثة يعني ان كل ما ذكرناه من شرط
جواز المنع مرة والشرط بحتم التاثير باحد الامور الثلاثة مرة اخرى انما
هو فيما اذا سماها بالمؤنث المعنوي واما اذا سمي به مذكر فلم يكن التفصيل
المذكور من جواز المنع تارة ووجوبه بل يشترط في نفس تاثيره الزيادة على
الثلاثة لا غير ولا عبرة فيه بتحرك الاوسط ولا بالعجمية فماه اذا سمي به
رجل لم يمتنع وكذلك قدم اذا سمي به رجل لطريان التذكير في الوضع
الثاني مع ضعف تانيثه في الوضع الاول لفقد الحرف الثاء مسد التاء
وكذا الكلام في سقر بعينه واما عقرب اذا سمي به مذكر لم ينصرف لوجود
الحرف القايم مقام التاء ولم يلزم التانيث في اسم قبيلة لتاويله
بالحي او بالقبيلة فيصرف بعض كثقيف وبعضه كخندف ممنوع عن
الصرف ما فيه ونحو ثمود جار فيه كلاهما وان نص في اسناده بالانوثة
اعلم ان اسماء القبايل بحسب المنع والصرف يكون على ثلثة اضرب
احدها المتعين صرفه والثاني المتعين منعه والثالث جايز والصرف و
يعرف كل ذلك بالسماع ثم يؤول بحسب ما يوافق ما سمع منهم من التذكير
والتانيث وذلك ان التانيث في اسماء القبايل بحسب التاويل غير
لازم فانه قد يؤول اسم القبيلة بالحي فيكون مذكرا وقد يؤول بالقبيلة فيجيء
مؤنثا وقد يؤول بهذا مرة وبذاك اخرى فيحتملهما فحيث تعين الصرف
فالتاويل بالحي وحيث تعين المنع فالتاويل بالقبيلة وذلك كمعد
وثقيف مصروفين وكما في سدوس وخندف ممنوعين وحيث جاز الامران
فبالتاويلين كما في ثمود مثلا فانه يجوز فيه الصرف والمنع بتاويله بالحي تارة
وبالقبيلة اخرى وهذا التجويز واقع فيه وان كان تانيثه منصوصا عليه
في اسناد الفعل اليه كما في قوله كذبت ثمود المرسلين بالتنوين فان الصرف

باحدى

باحدى التاويلين واثبات تاء التانيث في المسند بالاخرى لا منع عن ذلك لان كلا منهما
وحكم قوله بالانوثة قايم مقام الفاعل لنص وشرط امتناع الجمع فقد نظيره
في الاسماء اي احادها العربية وضابطه التكسير بالالف بعدها حرفان او
مفصولتان بمدة يشترط في الجمع المانع عن الصرف فقد نظيره في الا
حاد العربية اذ بذلك يتقوى فرعيته ويتعدد وضابط هذا الجمع ان يكسر
بالف بعدها حرفان مقرونان كمساجد ودواب او مفصولتان بحرف
المد كمصابيح وكذا نحو دراهم واساور وسراويل وقناديل وغيرها فان مثل
ذلك لا نظير له في الاحاد وهذا الجمع يسمى الاقصى وصيغته صيغة منتهى الجموع
لانه غاية جمع جموع التكسير فانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع الى ان يصل
الى هذا الوزن فيمتنع تكسيره كما في اكالب واناعيم وخرج بالضابط المذكور ما يرد او زانه
من نحو حمر ورجال وملايكة فان لها موازن في الاحاد نحو هند وقتال وطواعية وانما
قال قربان بلا التاء لان القوس بمعنى المقرون فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقيل
انعدام المثل بالذات مانع وقيل عديم المثل كالعجمية يعني ان منهم من جعل
فقد النظير سببا بالاصالة كالعلمية والوصفية لا شرطا في الجمعية ولا مشروطا
بالعلمية فيزيد الاسباب عنده عن التسعة فعلى هذا يكون الوزن عنده ما
تعين لفقدان والجمعية ومنهم من قال مفقود النظير حكمه حكم الكلمة العجمية
شابهته العجمة لفقد النظير سببا آخر مشروطا بما شرط به العجمية فيمتنع في مداين
وهو اذن يشبه العجمية والعلمية حضاجر منقول عن الجمع مفرد لما دال معنى
الجمع بالعلمية ولم ينصرف اما اعتبار الاصل واما لفقد المثل او شبه عجمة
حضاجر في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن نقل عن الجمع وسمي به جنس الضبع
فهو مفرد بالنظر الى معناه المنقول اليه مسلوب عنه معنى الجمعية وفي وجه منعه خلاف
فاما ابن الحاجب فمنعه للجمعية الاصلية كما اعتبر الوصفية الاصلية واما من عد
فقد النظير في الاسباب فيمنعه لفقد النظير والعلمية ومن اعتبر شبه العجمة

فيمنعه بالعلمية وقوله مفرد خبر ثان لحضاجر وما في قوله لما دال مصدرية
ومتعلق الجار مقدر وهو خبر مبتداء محذوف تقديره وذلك لزوال معنى
الجمع بالعلمية   سراويل فاشي المنع قيل معرب   مقيس على اكفائه
العربية   وقيل منعها الجمع مقدر   وقيل لفقد المثل والعجمية   اعلم
ان في سراويل مذهبين الصرف ومنعه فوجه الصرف ظاهر واما المنع و
هو الفاشي الشائع فاختلفوا فيه فعند سيبويه انه اسم مفرد اعجمي عرب
فاشبه من الكلمات العربية بما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فقيس عليه ومنع عن
الصرف وعند المبرد عربي هو للجمع المقدرة للاحتياج اليها فانه وحده غير
منصرف في كلامهم مقدر انه جمع سروالة وهي قطعة من الخرقة واما من اعتبر
في الاسباب عدم النظير في الآحاد جعل سبب المنع في سراويل فقد المثل
مع العجمة والعجمة فيه وان كانت عجمية جنسية الا انها اعتبرت في هذا الوزن
خاصة لاطراد المنع في جميع ما على هذا الوزن   ونحو جوار حيث يحذف
يادة   يرجح فيه المنع عند الائمة   اعلم ان نحو جوار اعني المنقوص
من هذا الوزن عند حذف الياء عنه اعني في حالتي الرفع والجر كقاض في
الحركة والتنوين واتفق على تجرده عن التنوين حالة النصب ثم انهم
اختلفوا في حكم حالتي الرفع والجر فذهب الزجاج الى انه منصرف وجعل
تنوينه للصرف وذلك لان الاعلال مقدم على منع الصرف لانه من احوال
الكلمة قبل التركيب بخلاف منع الصرف فانه من احوالها التركيبية فاذا
اعل نحو جوار قبل ان يعتبر فيه منع الصرف لم يبق فيه سبب المنع لنقصان
وزن الجمع بالحذف وذهب الاكثرون الى انه غير منصرف بناء على ان المحذوف
في حكم الثابت والوا التنوين بانه عوض عن الياء المحذوفة وذلك اي اصله
كان جواري بضم الياء فحذفت الضمة للتخفيف ثم حذفت الياء لاستثقالهم
الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقل بسبب الفرعية فعوضوا التنوين

من الياء

من الياء لقطع الطمع عن رجوعه فصار جوار حلما فرغ عن اسباب منع
الصرف وبيان احكامه شرع في بيان مواضع صرف ما لا ينصرف بالاسباب المانعة المذكورة بشرائطها
فقال   وينصرف الممنوع فيما اذا دعت   ضرورة شعر او تناسب فقرة   الاسم المانع
عن الصرف اذا كان ينصرف لضرورة الشعر وتناسب فقرات الكلام اما الضرورة الشعرية كما
في قوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره   هو المسك ما كررته يتضوع   واما رعاية تناسب
الفقرات فكما في قوله تعالى قواريرا قواريرا ويقرب من ذلك ما اذا جاور غير المنصرف
اسما منصرفا فينون لياسها منصرفة فينون لتناسبهما كقواريرا الاول من قوارير قوارير
وكسلاسلا في قوله تعالى سلاسلا واغلالا   وينصرف بالتنكير ما كان
منعه   لشرطية التعريف والسببية   يعني ان كل ما كان المنع فيه
بالتعريف من جهة السببية والشرطية ينصرف بالتنكير لزوال العلمية به
لما بينهما من التنافي وزوال السبب الآخر لكونه مشروطا بالعلمية وخرج
عن هذه الضابطة ما لا يوجد فيه العلمية غير مؤثرة اعني الجمع الاقصى
والمؤنث بالالف فلا ينصرف نحو مساجد وحمراء علمين بالتنكير وكذا ما
يكون العلمية فيه سببا فقط اعني العدل ووزن الفعل فان من الجائز
اجتماعهما مع العلمية في اسم فاذا انكر لم ينصرف للسببين وان كان معها
احدهما انصرف كما في عمر واحمر وانطبقت القاعدة على ما اذا جامعت العلمية
التأنيث بالتاء والعجمة او التركيب او الالف والنون الزائدتين في الاسم او
اثنين منها او اكثر فان كل هذه تزول تأثيره بزوال العلمية فيقول رب
طلحة واسمعيل مصروفين وكذا البواقي وزعم ابن الحاجب ان العلمية لا
يكون معها من العدل ووزن الفعل الا احدهما فجعل كل ما فيه العلمية مؤثرة
ولو بالسببية فقد صرفه بالتنكير ورد بانها يجوز اجتماعهما كما في اصمت بكسر
تين علما لمكان مفرد اذا اصله اصمت بضمتين ففيه العدل ووزن الفعل
وانما سمي ذلك المكان ما صمت لما فيه من اشتداد خوف المادين فيكثر فيه تجالفه

بعضهم بعضاً بذلك اللفظ ولما كان نحو احمر علماً فيه
المنع بسبب العلمية وكان في صرفه بالتنكير خلاف اعم البحث
وقال وخولف في وصف يسمى به فذاك يصرف بالتنكير
عند جماعة الوصف اذا سمي به كاحمر وسكران فالحق ان
وصفية لا تزول بالكلية لكن يسقط عن رتبة الاعتبار لعدم
المراد قصدها كاحمر ثم اذا انكر سيبويه يعتبر تلك الوصفية
الباقية مع العلمية لزوال ما يمنع اعتبارها والاخفش لم يعتبرها
لان بالتنكير لا يرجع مثل ذلك العلم الى وصفيته فان معنى رب
احمر رب شخص فيه مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او احمر لا
رب شخص فيه وصف الحمرة فاذا لم يعد الوصف تحقيقاً لم
لم يعتبر في منع الصرف ويصرف معدولاً وجمعاً مصغراً كذلك
وزن الفعل لا بزيادة يعني ان الممنوع عن الصرف بالعدل ينصرف
بالتصغير مطلقاً كما في عمير لانه يخرج بالتصغير عن الصيغة الى اصله
بالعدل فيزول علة وكذلك الممنوع بالجمع الاقصى لوجوب رده بالتصغير
الى المفرد وكما في مسيجد ومصيبيح واما وزن الفعل فالوزن المختص
به ينصرف بالتصغير لانه يخرج بذلك عن ان يكون وزناً مختصاً
به واما الوزن الذي يكون بزيادة الحرف في الاول فلا يبطل عمله
بالتصغير لان المعتبر في الزيادة المذكورة وهي غير زايل بالتصغير و
مجموعه يجر بالكسر مطلقاً اذا استعملت باللام او ما الاضافة يعني
جميع باب غير المنصرف يجر بالكسر مطلقاً من غير ان يتقيد بالضرورة اذا كان
مستعملاً باللام او الاضافة كما في مررت بالاحمر وباحمركم وذلك لان اللام و
الاضافة لكونهما من خواص الاسم يتقوى بهما الاسم فيقوى بما منع عنه

للمشابهة



للمشابهة المذكورة هذا ولما ذكر من اصناف الاسم ما يتوقف
عليه بيان قواعد الفن اراد الشروع فيما هو المقصود منه
بالاصالة وهو معرفة الاعراب والبناء فقال
والاسم على ضربين الاول معرب والاخر مبني لاجل
الشابهة الاعراب ان اللغة الاظهار والمعرب مظهر فيه
اي محل اظهار المعاني المبني ماخوذ والبناء الذي
يقصد بالقرار وعدم التغيير والاسم ينقسم الى المعرب
والمبني كما ان الفعل ينقسم اليهما والاصل في الاسم ان
يكون معرباً والبناء فيه بالمشابهة فهو اما ان يكون متمكناً
في الاسمية غير مشابه لما يكون مبنياً بالبناء الاصلي وهو
المعرب واما ان يكون غير متمكن لاجل مشابهته الذي
الاصيل في بنائه وهو المبني والمناسبات الموجبة للبناء تجيء
في باب المبنيات مفصلة انشاء الله تعالى ويلزم كل
اسم معان ثلثة من حقه تمييزها بعلامة هذا بيان
علة وضع الاعراب في الاسماء وتقريره ان كل اسم متمكناً
كان اسم معرباً كان او مبنياً فطره على معناه هذا التركيب معان
ثلثة اعني كونه عمدة وكونه فضلة وكون مضافاً اليه فيلزمه
تلك المعاني على سبيل التعاقب محتاج في تمييز تلك المعاني
بعضها عن بعض الى العلامة الاعرابية وذلك كما في زيد
في قولنا ما احسن زيد وما احسن زيد بوجوه الاعراب الثلث
في زيد وانما قال من حقه لان هذا التمييز غيره لازم تركه
فانه في المبني على خلاف الاصل فيختلف الحرف الاخير لاجلها
صريحاً وبالتقدير من اجل حاجته يعني ان عروض المعاني

المختلفة على الاسم فى التركيب اقتضى الخلاف ولغر
الاسم المعرب ليتميز تلك المعانى بعضها عن بعض
الاسم اقبل التركيب مبنى على السكون قابل للاعراب والمعانى
الثلاثة يقتضى اختلاف اخره اى انتقاله من السكون اما
الى الرفع او الى النصب او الى الجر بحسب مقتضاها فيختلف
اخره لاجلها والاصل فى هذا الاختلاف ان يكون باللفظ
الكون التميز غاية فى وصفه وقد يقدر على خلاف الا
صل لحاجة تدعوا الى ذلك كما يجئ والاعراب هذا
الاختلاف وقيل ما به الاختلاف اختار فى الحاجبية حلفوا
فيما هو المراد ومن الاعراب غير معناه المصدر فانه غير معتبر
ههنا فذهب الاكثر المتقدمين الى انه نفس اختلاف اخر
الكلمة والمراد من اختلاف الاخر الى تراكيبهم انتقاله من السكون
الى الرفع تارة الى النصب تارة والى الجر تارة فان الاعراب
هو الانتقالات الثلاث والرفع والنصب والجر انواعه
وذهب الشيخ الى انه الحركات والحروف التى بالاختلاف
الاخر واختاره ابن الحاجب فى الكافية وتمام الكلام فيه مذ
كورة فى الشرح وانواعه رفع ونصب وجر المؤدى
بحرف المد وبعض مدة انواع الاعراب فى الاسم رفع
ونصب وجر وجميعها تؤدى بحرف المد الواو والالف و
الياء وببعض المدة اى ببعض حرف المد الضمة والفتحة
والكسرة للجر فان كان الثلثة ابعاض الحروف المد
فضم الحرف هو الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو و
فتحه الاتيان بشئ من الالف الا بوى الكف اذا اشبعت

هذه

هذه الحركات صارت حروف مد فمنها يكون الرفع اية
عمدة كما ان منها النصب آية فضلة ومنها يكون
الجر الفضل التى بتوسيط حرف الجر بل للاضافة قال
فى الرضى جعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمد وهى ثلاثة
الفاعل والمبتداء والخبر وجعل النصب الذى هو اضعف الحركات
للفضلة لكونها اضعف من العمدة ثم اريد ان يميز بعلامة اخرى
ما فضلة بواسطة حرف الجر ولم يكن بقى من الحركات غير الكسرة فميز
به مع كونه منصوب المحل لانه فضله فصار معنى كون الاسم مضاف
اليه معنى متضمنا الى المعنيين المذكورين علامة الجر هذا كلامه ويرد
على ما ذكره فى الجر شيان الاول المضاف اليه بالاضافة اللفظية فانه
ليس بواسطة حرف لا لفظا ولا تقديرا على ان المضاف اليه بتلك الا
ضافة وربما كان عمدة كما فى زيد حسن الوجه فلا يستقيم فيه ما ذكر
والثانى نحو زيد فى مررت بزيد فانه مجرور وليس بفضلة ولذالك
اضرب الناظم عما ذكره بقوله بل للاضافة اى الجر يكون علامة لمعنى
الاضافة وهو معنى ثالث مستقبل يجامع كون الشئ عمدة وكونه
فضلة ويتجرد عنهما ايضا والاضافة على ما اطلقناها يدخل فيها
ما يكون بواسطة الحرف لفظا كما فى مررت بزيد وغلام لزيد او
تقديرا كما فى غلام زيد او بلا واسطة الحرف كما فى ضارب زيد وحسن
الوجه هذا وان النصب مع ما تقرر انه علم للفضلة يدخل المبتداء
والخبر واحدهما لصيرورتهما او احدهما فى صورة الفضله بدخول
ما يؤثر فيه معنى عليه ككان وظن وان واخواتها وما ولا بمعنى
ليس ولا التبرئة على ما يجئ فى ابوابها وما قومت تلك المعانى
عامل وتلك المعانى بالقوابل قامت المراد بالقوابل

المعمولات فانهم يسمون العامل فاعلا والمعمول قابلا والاعراب
اثرا اول العامل على ما ذكره ما يحصل المعانى الثلاثة المذكورة
اعنى كون الاسم عمدة وكونه فضلة وكونه مضافا اليه وتلك المعانى
يكون قائمة بالمعمولات فان العوامل توجدها فى تلك المعمولات
وايجادها فى الحقيقة الى المتكلم الا ان النحاة نسبوه الى تلك
الالفاظ لكونها الات للايجاد   وللاسم اصناف فالاعراب
وارد   على كل صنف بالخصوص بصورة   . اعلم ان
الاعراب على ما مر رفع ونصب وجر وكان الاصل ان يكون
لها صور ثلاث بها تظهر تلك الانواع فى اواخر الكلم الا ان
الكلمات المعربة تفاوت احوال اواخرها اختلف فى قبول
صور الاعراب فصار منها ما يقتضى الحركة ومنها ما يقتضى
الحرف ثم منها ما يستوى فى الحركات ومنها ما لا يستوى فيها
وكذا فى الحروف فخص الاعراب بانواعه الثلاثة على كل صنف
من تلك الاصناف بالخصوص بصورة مخصوصة فالرفع يأتى
بصور ثلاث الضمة والالف والواو والنصب بصور اربع
الفتحة والكسرة والالف والياء والجر بصور ثلاث الكسرة والفتحة
والياء ثم منها ما يقتضى ظهور صورة الاعراب فيه ومنها ما
يقتضى تقديرها فصار الاعراب اصنافا الاسم وتخصيص
كل منها بصنف من اصناف الاعراب اشار بقوله   فمن
ذلك الاسم مفرد ومكسر   قد انصرفا مثل الجبال
فى قلة   فرفعهما بالضم والنصب فيهما   بفتح وجر
للكل يأتى بكسرة   يعنى من الاصناف المذكورة للاسم
ما يستوى فى الحركات الثلث يكون الرفع منه بالضمة وكونه

النصب بالفتحة وكون الجر بالكسرة كما هو الاصل وهو
شيئان احدهما الاسم المفرد والثانى الجمع المكسر اذا كانا
منصرفين كالقلة والجبال واراد بالمفرد غير المثنى والمجموع
المكسر اذا كانا متصرفين كالقلة وان كان مضافا الا
كلا والاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فانهما
سيخصصان بعد ذلك والمكسر المقابل للصحيح سواء كان
جمع المذكر او جمع المؤنث واحترز بالمنصرف عن نحو احمد و
مساجد فان كل ذلك على خلاف هذا الاصل كما سيأتى
مبنيا   وما منه منع الصرف بالضم رفعه   وفى
حالتى نصب وجر بفتحة   يعنى ان غير المنصرف من
الاصناف المذكورة مفردا كان كاحمد ومكسرا كمساجد
رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ووجه بعض الكسرة
فيه مضى فى بابه فلزم جعل جره تابعا لنصبه   وكالمسلمات
الرفع فيه بضمة   وفى حالتى نصب وجر بكسرة   اراد
بمثل مسلمات صنفا من الاسماء وهو جمع المؤنث السالم
كالمسلمات والسجلات وكعرفات مع امتناعه عن الصرف و
كذا لفظ الات اسما للجمع لمشابهتهما جمع المؤنث صورة و
الوجه فى كون جره تابعا لنصبه جريه مجرى اصله اعنى
جمع المذكر السالم كما يجئ   ابوه اخوه فوه ذو حمه كذا
هنوه حاليا بالحروف الثلثة   وذلك مشروط بشرط
الاضافة   وصيغة تكبير صورة وعدة   يعنى من الاصناف
المذكورة ما يستوفى الحروف الثلاثة فيعرب بالواو رفعا
وبالالف نصبا وبالياء جرا على ما تقتضيه الا ملاق لكونه

هو الاصل كما في الحركات وهو الاسماء الستة المذكورة
بشروط ثلاثة الأول الاضافة فانها حالة الافراد يستوفيه
بالحركات الثلث كما في جاءني اب ورايت ابا ومررت باب
الثاني كونها مكبرة فانها حالة التصغير يستوفي الحركات
ايضا نحو جاءني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك والثالث
كونها مفردة لانها حالتي التثنية والجمع لا يستوفي الحروف
الثلاث كساير الاسماء المثنيات والمجموعة وسبب كون اعراب
هذه الاسماء بالشروط المذكورة بالحرف هو ان اواخرها كانت
مرة مجانسة لاحدى الحركات الصالحة لان يقع اعرابا بالانتقال
من الامرة الاخرى مجانسة لحركة اخرى فلم يجر عليها الحركات اكتفاء
بها لطلب الخفة مثنى وما بحكمه كاثنان رفعه
بالف وفيما دونه الياء فاما من الاصناف المذكورة المثنى واعرابه
واعراب ما يشابهه من نحو اثنان بالالف في حالة الرفع وبالياء حالتي
النصب والجر وانما افرد بالذكر اثنان لعدم دخوله في المثنى على ما مر
وانما الحقه في هذا الحكم لمشابهته له صورة ومعنى وحكم كلا كلتا
كذا ان اضيفا الى مضمر بل مطلقا في كتابة اعلم ان كلا و
كلتا مفردان لفظا مثنى على ذلك جواز رجوع ضمير المفرد اليهما
قال الله تع كلتا الجنتين اتت اكلها بافراد الضمير ثم ان كلا و
كلتا اذا اضيفا الى مضمر كما في كلاهما وكلتاهما فحكمهما حكم المثنى
في الاعراب بخلاف ما اذا اضيفا الى مظهر في اللغة الشايعة فانهما
ح مثل عصا وحبلى في الاحوال الثلث واما كتابة فيعربهما اعراب
المثنى وان اضيفا الى مظهر والى ذلك ما اشار بقوله بل مطلقا في
كتابة ووجه حمل كلا على المثنى مع كونه مفردا اللفظ كونهما مشابها

له في المعنى وانما اشترط في النجاة به اضافته الى المضمر لانه لا يضاف
الا الى المثنى فباضافته الى المضمر المثنى بناكد بتشبيه لشدة الاتصال
بين الضمير وما اضيف اليه ولذلك لا يعطف على المضاف اليه
في قولك ما شانك الا باعادة المضاف وكالمسلمون الواو في
حال الرفع وفيما عداه الياء بالبدلية ويلحق امثال عشرون
مطلقا ونحو اولو مال لاجل المشابهة من الاصناف المذكورة
جمع المذكر السالم وهو المراد بمثل مسلمون وهو بالواو في حالة ا
الرفع وبالياء المبدلة من الواو حالتي النصب والجر الضابط في جمع
المذكر السالم ان يكون له مفرد لحق باخره الف او ياء ونون ليدل
على ان معه اكثر منه من جنسه فلذلك افرد بالذكر لفظ او
وهو جمع ذو ونحو عشرون وثلثون الى تسعين فانهما غير
داخلين في الحد المذكور وانما حمله عليه في الاعراب لمثل ما
ذكرناه في كلا واثنان في باب المثنى وانما اعرب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف لان الحركات قد استوفتها الاحاد مع ان في
اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد وانما اعربا هذا
الاعراب المعين لان الالف كان قبل الاعراب علامة للتثنية
وكذا الواو للجمع فجعلا بعينهما علامة للرفع الذي هو ا
سبق انواع الاعراب فلم يبق من حروف اللين ما يقوم مقام
الحركة الا الياء فقلبت الالف المثنى وواو المجموع ياء وجعلت
علامة الجر فيهما لمناسبتها الكسرة ثم جعل النصب فيهما
تابعا للجر دون الرفع لكونه مشابها للجر من حيث انهما في الغالب
للفضلات وترك ما قبل الياء في المثنى على الحركة التي كان
عليها في اول الوضع وقلبت ضمة ما قبل الياء في المجموع استثقالا

كسرة فان نفع الالتباس بينهما حال سقوط نونيهما بالاضافة
فقالوا ضاربا زيد وضاربي زيد وضاربوا زيد وضاربي
زيد وقدرتم فيما تعذر لفظه كحبلى عصا معري وفتى
ونافتى ومن ذلك ذو المال كذا ساكنوا الرى ونحو الى
زيد بوجه الحكاية وقدرت في المنقوص ضمة وكسرة
وفي مسلمي الواو وما الخفة اعلم ان تقدير الا
عراب في بابين الاول ما تعذر التلفظ باعرابه فيقدر فيه
وذلك في اربعة مواضع احدها ما كان في آخره الالف
سواء كان الفه اصليا كما في العصا او زايدا للتانيث
كما في حبلى او للالحاق كما في معري وذلك لاستحالة جريان
الحركة على الالف مع بقاء جوهره وثانيها للاسم المفرد المضاف
الى ياء المتكلم وهو على ضربين الاول ان يكون آخره مكسورا
بكسرة لازمة كما في غلامي ونافتي فيتعذر الاعراب فيه لا
شتغال حرف الاعراب منه بحركة وامتناع احتمال الحرف
الواحد حركتين مختلفتين او متماثلتين والثاني ان يكون
ساكنا باللزوم كما في لعظة في فيتعذر الاعراب فيه لوجوب
سكون حرف الاعراب فيه بسبب الادغام وثالثها لفظة
ذو مضافا الى المعرف باللام كما في جاءني ذو المال ومررت بذي
المال فانه يكون بتقدير الحروف في الاحوال الثلث لسقوط
حرف الاعراب بالتقاء الساكنين وكذا الكلام في صالحوا القوم
وساكنوا الرى فان حرف الاعراب تعذر في امثال ذلك لا
محال ورابعها المحكي في نحو من زيدا والى زيد فيتعذر الاعراب
فيه لاشتغال حرف الاعراب فيه بالحركة المحكية فيكون الاعراب

مقدرا

مقدرا وذلك فيما اذا قلت في زيد قايم مثلا ابتداء الكلام
عن زيد وقايم مسند الى زيد فيتعذر الجر في زيد في الصورتين
الباب الثاني ما يستثقل فيه علامة الاعراب وذلك شيئان
احدهما ما استثقل فيه الضمة والكسرة وهو الاسم المنقوص
اعني ما يكون حرف اعرابه ياء قبله كسرة وذلك لضعف
الياء وثقل الضمة والكسرة دون الفتح فلخفتها تظهر فيه
وثانيهما ما يستثقل الواو حالة رفعه وذلك هو جمع المذكر
السالم المضاف الى ياء المتكلم كما في جاءني مسلمي والاصل
مسلموي فاجروا عليه القياس الصرفي فاختفت صورة الواو
فقالوا بالتقدير فيه ومنهم من نظر الى بدل الواو فجعل اعرابه
لفظيا واما نصبه وجره فبالياء اللفظي اتفاقا
ويرتفع في التركيب ما هو عمدة فمن ذلك المرفوع بالفا
علية ويعني ما اسند الفعل وحده اليه وشبهه
الفعل ايضا بوحدة فيه ان الاسم الواقع في التركيب
انما يرفع اذا كان عمدة لا ينعقد الكلام الا به ومن جملة العمد
الفاعل اليه وقد جرت العادة بتقديمه على المبتداء والخبر و
المراد بالفاعل وقد جرت العادة بتقديمه على المبتداء والخبر
المراد بالفاعل ما اسند اليه مضمون الفعل المصطلح او مضمون
شبه الفعل من المشتقات وغيرها على ما سيأتي تفصيله و
يكون كل من مضمون الفعل وشبهه مسندا بانفراده لا مع
شيء آخر اليه قوله ما اسند اليه يشمل الاسم صريحا نحو ضرب
زيد وتقديرا كما في قولك اعجبني ان قمت ونحو سيل لكم
كيف فعلنا بهم وكذلك الجملة المحكية بتاويل اللفظ

نحو قيل يا ارض ابلعي وانما قيد الفعل وشبهه بالوحدة لانهما
يستدان بانفرادهما تارة وذلك كما في قام زيد من اسناد القيام
وحده الى زيد وكما في زيد قايم ابوه من نسبة القيام وحده
الى الاب وقد يستدان مع شيء آخر كما في زيد قام ابوه زيد
قايم ابوه من نسبة قيام الأب الى زيد فاحترز بقيد الوحدة
عما اسند اليه الفعل او شبهه مع شيء آخر مثل زيد في قولك
زيد قام ابوه وزيد قايم ابوه فانه مبتدا وما بعده خبره واما
زيد في نحو زيد قام فقد ذهب الجمهور الى انه ليس بفاعل بناء
على ان المسند الى زيد هو القيام المسند الى الضمير دون القيام
وحده قياسا على نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا ولا تفا
فهم تحقق التاكيد في مثل زيد قام بخلاف مثل قام زيد
وليس ذلك التاكيد الا لتكرر الاسناد فيه فيكون خارجا
عن التعريف بالقيد المذكور ويخرج عن تعريف الفاعل
بقيد الاسناد اليه المفاعيل باسرها لعدم الاسناد اليها واما
مرفوع باب كان فغير خارج عن الفاعل لان الاسناد بحسب اللفظ
اليه فانما لا يتم الكلام به لان الاسناد بحسب المعنى الى
مضمون الجملة كما سياتي ولذلك جرت العادة بتسمية باسم
باب كان وكذلك مفعول ما لم يسم فاعله غير خارج عن الفاعل
لانه هو الذي اسند اليه الفعل المجهول بحسب الاحكام اللفظ
وكذلك بحسب المعنى مسند الى زيد لا محالة وزيد فاعل عرفا
نظرا الى نسبة الفعل اليه نسبة اسنادية محصلة الكلام يصح
السكوت عليه وان كان مفعولا لغة بالنظر الى كونه مضروبا
وما يقال فيه من حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه فهو

بيان طريق العدول عن صيغة المعلوم الى حقيقة المجهول
لانه اخرج الكلام اولا على الوجه ذكر الفاعل ثم ترك الفاعل
وجعل المفعول نايبا عنه وهو ظاهر وذكر في الرضي ان
جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخل في باب الفاعل
فذهب الشيخ عبد القاهر والزمخشري وذهب آخرون
الى خروجه عنه وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال
له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا
وتاخيره عن فعل متحتم   وتقديمه اصل على كل فضلة
يجب تاخير الفاعل عن فعله حتى لو تقدم ذكر ما
هو الفاعل بحسب المعنى على الفعل يقدر فيه ضمير ليكون
الاسناد الى ذلك المظهر ولا يظهر لقبح التكرار كما في نحو
زيد قام والسبب في وجوب تاخير الفاعل على ما تقرر
عندي هو ان الفاعل معين ومفسر كما دل عليه الفعل على
وجه العموم وهو الذات التي يقوم بها الحدث فانك
اذا اطلقت ضرب فهم منه حدث منسوب الى ذات ما
فاضيح الى ذكر ما يفسر تلك الذات فذكر الفاعل لذلك
الغرض فوجب تاخيره في الذكر عما يدل عليها ضرورة وجوب
تاخير المفسر لعين ما ذكرناه كان احتياج الفعل الى الفا
عل اشد واقتضاؤه اياه اقدم من اقتضائه لساير
المعمولات فكان الاصل في الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على
ساير معمولاته المسميات فضلات لتمام الكلام بدونها
وجواز السكوت عنها   بجاز عصى مولاه زيد وقلما
يقال عصى مولاه زيدا بفتحه   بمعنى ان الفاعل لما

كان الاصل فيه التقديم على ساير المعمولات الفعل صح
ان يقال عصى مولاه زيد برفع زيد لكون زيد مقدما على
مولاه المشتمل على ضميره رتبة لكونه فاعلا ولا يقال عصى
مولاه زيدا بنصب زيدا الا بقلة لما فيه من الاضمار قبل الذكر
في هذا الباب هو قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار اي جزى ابا الغيلان بنوه
كما جزى الملك سنمارا حيث بنى له بناء لم يبن مثله
فامر بقتله لئلا يبني مثله لغيره فشبه جزاءهم اباهم جزاء
الملك سنمارا في المطلق كون الجزاء بالسوء فيهما في مقابلة
عمل الخير وقدمنه ضما اذا كان مضمرا ومتصلا با
لفعل في كل حالة يعني ان الفاعل مع ان الاصل فيه التقديم
على الفضلة قد يتأخر عنها لكن قد يعرض له ما يوجب تقديمه
عليها فلا يتأخر عنها قطعا فمن ذلك كونه مضمرا متصلا
بالفعل فان المفعول يتأخر عنه بكل حال سواء كان اسما
ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في ضربت الا اياك
او مضمرا متصلا كضربتك وذلك لان تأخير الفاعل في
الاحوال المذكورة موجب ان يكون المتصل منفصلا وهو
غير جائز وانما جاز ضربتك لان الفصل بالفاعل كلا
فصل لكون الضمير المرفوع المتصل عندك جزء الكلمة كما
يشهد بذلك اسكان الحرف الذي قبله كذا
حيث لا اعراب يظهر فيهما ولم تميز واحد بقرينة
يعني ان مما يوجب تقديم الفاعل فقد الاعراب الظاهر
في الفاعل والمفعول معا وفقد ما يميز احدهما عن الآخر

من

من القرائن اللفظية والمعنوية وانما اوجبوا التقديم
في هذا المقام ليختص لزوم التقديم فيه قرينة معنية للفا
عل فيجب تقديم الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى بخلاف
ما فيه الاعراب اللفظي او قرينة غير الاعراب لفظية او
معنوية نحو ضرب زيدا عمرو وضرب موسى زيد وضرب موسى
العاقل عيسى وضربت موسى سعدى واكل الكمثرى موسى
وقدمت مفعولا به اتصاله على فاعل لم يتصل للضرو
رة يعني ان المفعول به مع ان الاصل فيه التأخير
عن الفاعل قد يعرض له ما يوجب تقديمه فمن ذلك كونه
ضميرا متصلا فانه يتقدم ح على الفاعل الذي لم يتصل بالفعل
كما في ضربك زيد وما ضربك الا انا الضرورة كون الضمير المتصل
متصلا بالفعل وانما قال لم يتصل لان الفاعل ايضا اذا كان
متصلا تقدم الفاعل على المفعول قطعا كما مر آنفا وفي
مثل لله بكرم اميرا غلامه للاضمار قبل الذكر من
غير حاجة يعني ما يوجب تقديم المفعول كما في المثال المذ
كور فانه يجب فيه تقديم الفاعل عند الاكثرين كما حرم
ذلك للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا واصلا من غير
ضرورة على تقدير تأخيره وما بعد الا اما متأخر
كذا بعد معنا ما بحكم المرفوع وما بعد الا مع محلا
قوم يجوزان تقدم مع تقديم الا بقلة اعلم انك اذا ذكرت
قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب
ان يكون ما الذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية
او الحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر مع الالة المتأخر

عن الفاعل لكون الفاعل متصل به بخلاف المفعول صح

من تلك المعاني باقيا على الاحتمال كما اذا قلت ما ضرب زيد الا عمرو
فضاربيته زيد محصورة في عمرو اي زيد ليس ضاربا لاحد الا عمرو
واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد
ايضا وعلى هذا قياس ما ضرب زيد الا عمرو فكل واحد من الفاعل
والمفعول اذا وقع بعد الا او معناها وجب تاخيره عن صاحبه تقول
في الحصر في المفعول ما ضرب زيد الا عمروا وانما ضرب زيد عمروا وفي الحصر
في الفاعل ما ضرب عمروا الا زيد وانما ضرب عمروا زيد ولا يجوز التقديم
والتاخير في شيء منها فانك اذا قدمت المفعول فيما ضرب زيد
الا عمروا فاما ان تقدمه من غير الا نحو ما ضرب عمروا الا زيد او الا عمروا
فينعكس المعنى ضرورة امان قبل الا هو المحصور فيما بعده او مع الا
نحو ما ضرب الا عمروا زيد وهيهنا احتمالان احدهما ان تريد ان عمروا
وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرو او زيد وعلى هذا
يحتمل المعنى ايضا لان مضروبية عمرو يحصر في زيد وذلك لان الاحتمال
المذكور معمولا خاصا اما اذا كان معمولا عاما مقدرا او مذكورا نحو ما
ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد لم يبق الاحتمال المذكور اذ ذكرت
فاعلا او مفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وقدرتهما
عامين نحو ضرب الا زيد عمروا اي احد احدا الا زيد عمروا انحصر كل واحد منهما
في صاحبه اذ ليس هناك غير ذلك المعمول العام شيء يتعلق به المعمول
المثنى هنا على انه في استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف خلاف
باقي في بابه والاكثرون على منعه والاحتمال الثاني ان تريد ان زيدا
فيما ضرب الا عمروا زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المعنى ما ضرب
زيد الا عمروا وعلى هذا لا ينعكس المعنى ولا يلزم استثناء شيئين
باداة واحدة الا ان اكثر النحاة منعوا ذلك وقالوا لا يعمل ما قبل الا

فيما

فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه نحو ما جاءني الا
اخاك زيد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف وذلك
لان ما بعد الا من حيث المعنى جملة مستانفة غير الجملة الا
ولى لان قولك ما ضرب زيد الا عمرو المعنى ما ضرب زيد
احدا وضرب عمروا فالاولى ترك تقديم الا احترازا عن ايقاع
المعمول في الخير الاجنبي عن عامله وعن قصر الصفة قبل
تمامها وفيه ذلك بين فان اللازم منه ليس الا اولوية تقديم
عليه لا وجوبه وما ذكرناه هو ما عليه الجمهور والكسائي جوز
نحو ما ضرب الا عمروا زيد بتقديم المقصور عليه بالا مع الا وان
كان قليل الورود في كلامهم   قال الشاعر
تزودت من ليلى بتكلم ساعة   فما زاد الا ضعف ما بي كلامها
بنصب الضعف ورفع الكلام   وفي الباب ذكر الفعل
اصل كذكرنا   مشابهة للاهتمام بعمدة   ويحذف تجويزا
كالاخطيئة   بتقدير ان لم ينفق للقرينة   الاصل في باب
الفاعل ان يكون فعله مذكورا معه لفظا لانه مسند والمسند في
المركب الاسنادي عمدة كالمسند اليه وقد يخالف الاصل في المرفوع
بالفعل فيحذف فعله جواز القيام قرينة كما في قولهم الا خطيئة
فلا اليه وذلك قول امراة ليعلمها وكان رجلا لا يخطي النساء
عنده لسوء حالته تقديره ان لا ينفق لك خطيئة من النساء
فانا غيرك اليه او غير مقصر فيما يخطى به النسوان عنده اوفى
جهن من الحذف والقطع وحرف الشرط فيه قرينة حذف
الفعل وهذا المثال صريح في باب حذف الفعل واما التمثيل بمثل
زيد لمن قال من قام فقيل غير مستقيم لان الظاهر ان المرفوع

هناك مبتداء لا فاعل لان مراعاة مطابقة صورة الجواب
السؤال مهمة عندهم فيقدر جملة اسميه ليطابق السؤال
الى يدل على ذلك التقديم وبالاسمية وفى قوله
تعالى قل الله ينجيكم ويحذف فيها عند ذكر المفسر
كهلا فلان جاني للنيابة يعنى يحذف الفعل من الفاعل وجوبًا
اذا كان مع القرينة ما يفسر المقدر كالمثال المذكور تقديره
جل جاء فلان وقرينة الحذف حرف التحضيض المختص بالفعل
لفظا او تقديرا ووجوب الحذف لوجود المفسر للمقدر ذكور
ثانيا عنه وامتناع الجمع بين النائب والمنوب عنه وقوله للنيا
بة متعلق بمقدر تاويله ان الوجوب الحذف عند ذكر المفسر
ثالث لنيابة المفسر عن المحذوف وقد جاز حذف الفعل
مع فاعله كما فى نعم اذا قيل مع قام علمت
الفاعل لا يحذف على انفراده لكن لا يحذف الفعل مع جواز
كما اذا قلت نعم عقيب قول القائل هو قام فلان تقديره نعم
قام فلان وذلك لان نعم غير تعيد بنفسه شيأ والمفهوم
منه ههنا تصديق معنى كلام فلابد من تقدير كلام معه
والمقدر جملة فعلية ليكون مطابقا لما قيل هو فى مقا
بلة واضماره فى الفعل الاسم جائز كما فيهما يجوز
اضمار فضلة يجوز اضمار الفاعل فى الفعل والاسم
المشابهة به له من المشتقات ففى الفعل يكون منفصلا
ومتصلا بارزا ومستكنا نحو زيد ما قام الا هو وضرب وا
وزيد ضرب وفى الاسم يستكن ابدا وليس الالف والنون
والواو والنون فى نحو ضاربان وضاربون بضمير بل هما

علامتا التثنية والجمع بخلاف ما فى الفعل من نحو ضاربا
وضربا واضربا واضربوا وما كان فيه العاملان تنازعا
فاعمال فيه قول الجماعة يعنى ما تنازع فيه
العاملان فصاعدا الذى ذهب اليه الجمهور ان العمل فيه
لواحد ولم يجيزوا اعمال عاملين فى معمول واحد لفساد اجتماع
المؤثرين التامين على اثر واحد وهم يجوزون عوامل النحو مجرى
المؤثرات الحقيقية وللفراء خلاف فى ذلك سياتى بيانه وانما
قال عاملان دون فعلان لان المتنازعين قد يكونان غير
فعلين نحو زيد ضارب ومكرم عمرو وانما لم يقيد المتنازع
فيه بالظاهر وبان يكون منصوبا بعدهما كما فى عبارة بعضهم
لان التنازع قد يكون فى المضمر كما يكون فى الظاهر نحو ما
ضربت فما اكرمت الا اياك وايضا قد يكون التنازع فى
المقدم على العاملين سواء كان اسما ظاهرا نحو زيد اضربت و
واكرمت او مضمرا نحو اياك ضربت واكرمت فان اعمل
اعمل الثانى فيضمر فاعل المقدم قبل الذكر من اجل حاجة
وعند الكسائى ارتكاب سقوطه والاضمار اولى منه
عند الائمة اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين لا
نهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان اما ان يتفقا فى التنا
زع فى الفاعلية واحسب نحو ضربنى واكرمنى زيد او فى الفاعلية
والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا والمختلفان على
ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثانى المفعولية
نحو نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد
فاذا اعمل على ما هو مختار البصريين فالاول اما ان يفصل

الفاعل الى المفعول فان اقتضى الفاعلون فالبصريون
يضمرونه غير مطابقا للاسم الظاهر في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فيقال ضربني واكرمت الز
يدين وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الز
يدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الزيدين
الهندين وضربنني واكرمت ويحتملون فيه الاضمار قبل الذكر
حذرا عن حذف الفاعل عما كان مقتضيا له وضعا ومن قبح
التكرار بذكره ظاهرا والكسائي يرتكب حذف الفاعل حذرا عن
الاضمار قبل الذكر فيقول ضربني واكرمت زيدا والزيدين والزيدين
والهندا والهندين والهندات وهذا ليس عرضي لان حذف
الفاعل محو اثره بالكلية وهو خلاف الاصل واما الاضمار
قبل الذكر وقد ثبت في مثل ربه رجلا قياسا وضمير
الفراء منفصلا لانه يكون عقيب الذكر في كل حال
وان وافقا في دفع شيء فعنده جواز احتمال العا
ملين بتركه فذهب الفراء على ما نقل عنه في
صورة اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الرفع وهو ان يوتي
لفاعل الاول ضميرا منفصلا ليتاتى تاخيره فتذكره بعد ذكر
المتنازع فيه سواء كان الثاني موافقا له في اقتضاء الرفع
نحو ضرب واكرم زيد هو اعلم بوارق نحو ضرب واكرمت زيدا
هو ولجاز في صورة الاتفاق في الرفع كونهما عاملين في المتنا
زع فيه بالشراكة فيقال ضرب اكرم زيد بان يكون زيد فاعلا
للفعلين كل ذلك للفراء عما لزم البصريين والكسائي من
الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل هذا كله فيما اذا كان العامل الاول

مقتضيا

مقتضيا للفاعل واما اذا كان مقتضيا للمفعول فحكمه في الحذف
والذكر ما اشار اليه بقوله ومفعول استغنيت عنه حذفه
واظهرت او اعرفه عند حاجة يعني اذا اعملت
الثاني واقتضى الاول المفعول فالمفعول ان كان
مستغنى عنه حذفته ولم يضطر الى اضماره قبل المفسر لان
الفضلة يحذف في السعة فكيف عند الحاجة فتقول ضربني
واكرمني زيد وان لم يكن مستغنى عنه بان يكون احد
مفعولي باب حسبت اظهرته اي على قول الجمهور فقلت
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا تخلصا عن الحذف
والاضمار قبل الذكر في الفضلة واضمرته على قول ابي العباس
متاخرا عن المتنازع فيه مطابقا للمفعول دون المتنازع
فيه فيما اذا تعدد الجمع بينهما فقلت حسبني وحسبت زيدا
منطلقا اياه وحسبتني وحسبته هندا منطلقة اياه وحسبتما
وحسبتما في مطلقا اياهما لجواز المخالفة بين الظهير والمعود
اليه عند عدم اللبس كما سيأتي وانما كان احد مفعولي باب
حسبت محتاجا اليه ولم يجز حذفه لان مضمون المفعولين
فيه هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت
زيدا قائما هو قيام زيد فلا يتحقق المفعول الحقيقي بذكر
احدهما دون الآخر وذلك ما قد شاع في كلامهم
وللسابق الاعمال ايضا بقلة اعلم ان اختيار
اعمال العامل الثاني مع تجويز اعمال الاول وهو مذهب
البصريين اولى من اختيار اعمال الاول الكوفيين
الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو اولى به ولان

اعمال الثانى هو الشايع فى كلامهم وعليه التنزيل قال الله
تع اتونى افرغ عليه قطرا اذ لو كانوا الاعمال للاول لكان
الكلام واردًا على خلاف المختار اعنى حذف المفعول و الثا
نى فنى اللاحق الاضمار اذ ذاك مطلقا ووفاق
قد ياتى باسقاط فضله يعنى اذا اعملت الاول فنى
فى الثانى اضمار المعمول مطلقا سوآء الفاعل والمفعول
فيقال ضربت وضربنى زيدا وضربت وضربانى الزيدين الى آخر الا
مثلة باضمار الفاعل فى الثانى عنى وفق الظاهر ويقال ضربنى
وضربته زيد وضربنى وضربتهما الزيدان بلا خلاف الكسائى
والفراء لانه ليس اضمار قبل الذكر مطلقا لكون المتنازع فيه
فى حكم المتقدم ذكره من حيث كونه معمولا للفعل الاول نعم
المفعول يجوز فيه الحذف ع على قلة نظرا الى كونه فضلة
قوله فى اللاحق ظرف مستقر هو الفاعل فى اد وذاك مبتدأ
خبره محذوف اى ذاك مبتداء خبره ثابت والجملة اضيف
اليها اذ والمشار اليه بذاك اعمال الفعل السابق وقوله
مطلقا نعت على المصدر تاويل اضمار والعامل فى قوله
وفاقا مقدر تا ويله وافقوا فى ذلك وفاقا وقوله باسقاط
فضله متعلق بقدر هو حال عن ضمير ياتى او قد ياتى الفعل
اللاحق كاسا باسقاط الفضل عنه وان منع الا
ضمار والحذف مانع على قولهم اظهر وللمزودة
يعنى اذا كان المفعول احد مفعولى باب علمت ولزم فى
اضماره فى الثانى مطابقا للمعود اليه مخالفته حينئذ ولى
المفعول الاول والافراد والتثنية والجمع والتذكير و

التانيث



٣٠

والتانيث فيجب اظهاره نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا باظهار منطلقين لانه يمتنع حذفه وكذا اضماره
اما حذفه فلما مر واما اضماره فلما قالوا من انه
اذا اضمر مفرد ليطابق المعود وقيل حسبتهما اياهما يخالف
المفرد اليه وهو مطلقا وفيما ذكروه نظر فان المطابقة
بين الضمير والمفعول والمعود اليه غير واجبة اذا امن اللبس
كقوله تع فان كانت واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاولاد
فيجوز نحو حسبنى وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا ولما كان
مستمسك الكوفيين فى اختيار اعمال الاول قول امرء القيس
كفانى ولم اطلب قليل من المال برفع قليل اعمال الاول
واختياره ذلك مع نباهة شانه فى الفصاحة من غير ضرورة
دليل على رجحانه شرع فى ابطال تمسكهم وقال واما الذى قال
امرؤ القيس منشاء ولو انما اسعى لادنى معيشه
كفانى ولم اطلب قليل فليس من قبل التنازع للحلال
القضية يعنى ان كفانى ولم اطلب ليسا بموجهين الى
القليل لاجل فساد المعنى على تقدير توجههما اليه فلا يصح
التمسك به وذلك لان لولا انتفاء الجزاء لاجل انتفاء
الشرط فيكون السعى لادنى معيشة منفيا ويكون الطلب من
المال ايضا لكونه فى جزاء منفيا فيكون فى المعنى مثبتا لكون
نفى المنفى اثباتا فاول المعنى الى انه لا اسعى لادنى معيشة
واطلب قليلا من المال فيكون منافيا لعين ما اثبته واذا ثبت
امتناع توجه لم اطلب الى قليل فيقول مفعوله المجد المحذوف
لذكره فى البيت الثانى ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك

المؤثل امثال ولم يتنازع ما تعدى بنفسه الى
ثالث فى قول بعض الائمة بعض النحاة منعوا تنازع
الفعلين المتقدمين الى ثلاثة مفاعيل لعدم السماع
وبعضهم جوزه قياسا على المتعدى الى واحد واثنين
فيقال اعلمت واعلمنى زيد عمروا قائما باعمال الاول
واضمار مفاعيل الثانى والاولى ان يقال اعلمت ذلك
للاختصار ويكون الاشارة الى مضمون المفعولين
ويعنى بشبه الفعل كل موافق للافعال معنى او بالحرف
بنيه لما ذكر فى تعريف الفاعل الاسناد الفعل وشبهه
بين ههنا ان شبه الفعل هو الاسم الموافق للفعل اما
بحسب المعنى بان يقوم مقامه فى التركيب واما بحسب الحروف
الاصلية فالاول هو اسم الفعل والثانى هو المصدر والمشتقات
لكونها موافقة للفعل فى الحروف الاصلية الا يرى ان
الضرب والضارب والمضروب مشتملة على جميع الحروف الاصلية
لضرب وكذا الاكرام والمكرم مشتملة على الحروف الاصلية لاكرم
فالاول اسم الفعل يرفع دايما وينصب دون الفعل
لفقد قوته فلا ينصب للمفعول الا موخرا وقد
احيانا ساء مرفوع يعنى ان القسم الثانى من شبه
الفعل وهو الموافق له فى المعنى هو اسم الفعل كهيهات
بمعنى بعد وهو رافع للفاعل سواء كان لازما كهيهات
زيد ام متعديا كعليك زيد اوليس الفاعل فى الثانى
لزوما لكونه بمعنى الامر وينصب الاسم ايضا على المفعولية
ان كان متعديا كالمذكور لكنه اضعف من الفعل فى

نصب المفعول فلا يتقدم منصوبه عليه ونضعفه فى العمل
جاز تقويته فى النصب بالباء المزيدة فى بعض الاحوال
نحو عليك فيعمل بحرف عاده ايصال اللازم الى المفعول
وثانيهما قسمان ايضا مصدر وذات اشتقاق
منه من كل باعث يعنى ان القسم الثانى من شبه الفعل و
هو الموافق له فى حروف البنية قسمان احدهما المصدر وهو
المسمى فعلا وحدثا وثانيهما ساير ما اشتق من الفعل مما يكون
ناعتا لشئ اعنى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل فان كلا من المصدر والصفات المشتقة
منه يوافق الفعل فى الحروف الاصلية لان المراد من الحروف
الاصلية هو ما يكون ثابتا فى جميع تصاريف الكلمة وخرج بقيد
الباعث اسما المكان والزمان واسم الالة فانها لا تعمل عمل الفعل
والضمير فى منه للمصدر بناء على ان الصفات مشاركة للفعل
فى الاشتقاق من المصدر من غير وساطة كما ذهب اليه اكثر النحاة
فمصدرهم اصل التصاريف كلها وان كان فرع الفعل
فى العاملية الاصل فى الاشتقاق هو المصدر كما تقرر فى
التصريف على الراى الاصح واصالته هذا لا ينافى فرعيته فى العمل
اذ لا فساد فى كون الشئ اصلا وفرعا من جهتين مختلفتين وانما
كان المصدر فرعا فى العمل لان وضعه للحدث مطلقا فلا يكون
مقتضيا لشئ من المعمولات بحسب الوضع وانما اقتضاؤه
لها بالفعل بخلاف الفعل فان وضعه لحدث وذات يقوم
هو بها فيكون بالوضع مقتضيا لمحل يقوم به فيكون مسندا
الى شئ فى اللفظ قطعا فيقع له باب الطلب بعد طلب ما يقوم

به فيطلب الفضلات اعنى ما يقع عليه وما يقع فيه وما
يقع له ومعه ومن هيهنا تحقق عدم عمل اسمى المكان والزمان
واسم الآلة فانها غير دالة على ذات يقوم بها حدث لا وضعًا
ولا عقلا فلا يكون شيء منها مقتضيًا للفاعل ولا للمفعول لان
اقتضاء المفعول فرع اقتضاء الفاعل فيمتنع عن تقديم
ما دون ظرفه وعن اجنبى فاصل عند فرقة يعنى ان المصدر
لضعفه فى العمل وكونه فرعا للفعل فيه يمنع عن تقديم معموله
عليه الا الظرف فانه يجوز تقديمه لانه يعمل فيه ما لا يعمل فى غيره
ولعين ما ذكرناه ذهب بعضهم الى انه يمتنع عن ان يفصل بينه
وبين معموله باجنبى كما فى نحو اعجبنى ضربك اليوم امس زيدًا
على ان امس ظرف اعجبنى فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات تقديره صوموا
اياما معدودات او قال بعضهم وهو المختار يجوز الفصل فلا
حاجة الى التقدير فى الآية وما فيه اضمار وليس بواجب له
الرفع والتقدير فيه بقلة اعلم ان الرفع بالمصدر غير واجب
كما يجب بالفعل فاذا لم يجب الرفع لم يجب النصب بالاول
فيجوز اهماله بالكلية بان لا يذكر له فاعل ولا مفعول لعدم اقتضائه
شيئا منهما كما مر ولا يضمر فيه الفاعل كما يضمر فى الفعل والصفات
وذلك لان الاضمار انما نشأ من وجوب ذكر الفاعل مع وجوب
تأخيره عن رافعه والمصدر لا يجب فيه الاتيان بالفاعل واختلف
فى تقديم المصدر وذكر معموله فمنهم من منع ذلك مطلقا ومنهم
من اجاز ذلك عند القرينة بقلة ومن ذلك قوله ضعيف النكاية اعدائه
يخال الفرار يراخى الاجل فان تقديره عند المبرد ضعيف النكاية كائنه

اعدائه ويعمل فى الاحوال حالا وغيره ويلغى بتصغيره
لبعض الشباهة لا يشترط فى اعمال المصدر ان يكون
بمعنى الحال كما فى اسم الفاعل وذلك لان المصدر لا دلالة
على الزمان بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على الزمان كما سلفنا
فيشترط فى عمله ويلغى بتصغيره اى المصدر يبطل عمله بالتصغير
لان التصغير للاختصاص بالاسم تقدح فى المشابهة بالفعل
وينقصها وليس له الاعمال مع ذكر فعله كذلك
مع تقديره عند فرقة يعنى لا يعمل المصدر وفعله
مذكور معه وذلك بان يكون مفعولا مطلقا لانه حينئذ لا يكون
مأولا بالفعل وبحرف المصدرى فان كان الفعل مقدرا نحو
ضربا زيد ففى عمله خلاف والمختار ان العمل للفعل المقدر
واعماله باللام شذوذ بعضهم نفاه ومنهم من
يقول بصحته يعنى ان عمل المصدر مع اللام الذى للتعريف
شاذ لامتناع تاويله بالفعل وان معه نعم يعمل فى الظروف
والجار والمجرور لانهما يكتفيان برايحة الفعل قال الله تعالى
واوصانى بالصلوة والزكوة ما دمت حيا وقال الله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء هذا ما عليه الجمهور والمبرد منع
اعماله مطلقا وصحح سيبويه من غير الحمل على الشذوذ مستشهدا
بقوله ضعيف النكاية اعدائه والجمهور حملوه على الشذوذ والمبرد
اضمر فيه مصدرا منكرا كما مر تقديره قوله باللام متعلق بمقدر
هو حال عن مفعول اعماله والمعنى ان اعماله مستعملا باللام شاذ
ويعمل بالتنوين وهو قياسه والاكثر استعماله بالاضافة
يضاف الى مرفوعه غالبا وقد يضاف الى منصوبه ا

بالقرينة اعمال المصدر منونا مجردا عن اللام والاضافة موافقا
للقياس لانه مأول بالفعل مع ان والفعل مجرد عنهما وعليه قوله
تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة هذا ولكن اعماله
بالاضافة اكثر في كلامهم واذا اضيف فالاصل اضافته الى فاعله
لانه اولى بان يكون معه كلفظ باضافته اليه وقد يضاف الى مفعوله
عند وجود قرينة دالة على انه مفعول كما في قولك اعجبني ضرب الثوب
الدقاق و قال عليه السلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
وتابع مجرور به احتر جره وقد جاء اتباع المحل نقله
يعني اذا اضيف المصدر الى معموله فتابعه يجري فيه وجهان احدهما
الجر حملا على لفظ المعمول والثاني الرفع او النصب اتباعا للمحل بقول
عجبت من ضرب الزيد الظريف برفع الظريف وعجبت من اكل الخبز واللحم
وهذا بالقلة والاكثر اتباع اللفظ ولم يطرد اعمال الاسم مصدر
كلفظي مقام مدخل وكقبلة يعني ان اسم المصدر لا يطرد عمله فما
ورد في لسانهم يحفظ ولا يقاس عليه واسم المصدر على ضربين احدهما
ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقام والمستخرج على صيغة
اسم المفعول وكالمدخل والمرجع من المصادر الميمية المذكورة في التصريف
وثانيهما ثلاثي مجرد يكون جاريا على فعل مزيد فيه ناصب له بان لا يكون
له فعل ثلاثي يكون مشتقا منه وذلك كالعطاء فانه اسم للتقبيل يقول
اعطا عطاء وقبل قبلة وللاعطاء والقبلة فانه اسم كذلك السلام
للتسليم والكلام للتكليم والغسل للاغتسال والوضوء للتوضوء وهما
ورد على اعمال هذا الباب قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد
عطائك المائة الرتاعا وفي الخبر من قبلة الرجل امرأته الوضوء
ولما فرغ عن القسم الاول من مشركات الفعل في حروف السر وهو

المصدر شرع في القسم الثاني منه وهو الصفات الموافقة في
تلك الحروف فقال وما كان مشتقا منه اسم فاعل لفاعل
فعل بالتجدد صيغت يعني من المشتقات المشابهة للفعل اسم
الفاعل وهو المصوغ من المصدر لفاعل الفعل الواقع على طريق
التجدد والحدوث وخرج بقوله لفاعل فعل اسم المفعول لكونه
مصوغا لمن فعل به الفعل واحترز بتقييد الفعل بكونه مصوغا با
لتجدد عن الصفة المشبهة لانه وضعها لمن قام به الفعل المطلق
لا على سبيل التجدد ولا على سبيل الاستمرار كما سيجيء وكذا خرج بالقيد
المذكور افعل التفضيل لعدم ارادة التجدد فيه فيرفع مثل
الفعل عند اعتماده على صاحب او مثل ما او همزة وينصب
ايضا حيث لم يك ماضيا لقلة ما يجري على الماضوية يعني
ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع ان كان لازما وينصب ايضا
ان كان متعديا ويشترط في رفعه شرط واحد وهو الاعتماد على صاحبه او
على حرف النفي او حرف الاستفهام اما اعتماده على صاحبه فلان وضعه
للوصفية فبذكر صاحبه قبله يظهر تقاده على اصله وضعه فتقوى
بذلك على العمل وصاحبه يكون مبتدا كما في زيد ضارب ابوه وموصوفا
نحو جاءني رجل ضارب زيدا او ذا حال نحو جاءني زيد راكبا جملا واما اعتماده
على حرف النفي او الاستفهام فلانهما الى الفعل اقرب كما يجيء والنفي
اما بما او لا او ان نحو ما ضارب اخاك ولا ضارب اخوك ولا ضارب
اخواك وان ضارب اخواك ومن ذلك انما قائم الزيدان وهل الا
ضارب الزيدان وقد تقدر الهمزة نحو قايم الزيدان ام لا هذا هو
شرط رفع اسم الفاعل ويشترط في نصبه مع هذا الشرط شرط
آخر وهو ان لا يكون بمعنى الماضي بل بمعنى الحال والاستقبال و

ذلك لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا فانه يوازن فعلهما اعنى المضارع بحسب الحركات والسكنات وعند وجود الشرط جاء منونا ويأتى مضافا وهو فى حكم فرقة فيخفض مفعوله وفاعل الذى تعلق دون الاجنبى لفظه يعنى ان اسم الفاعل العامل لوجود شرط عمله يجئ منونا تارة فيكون رافعا وناصبا لفظا ويجئ مضافا الى معموله بالاضافة اللفظية تارة اخرى فيكون فاعله ومفعوله مخصوصين به لفظا ويكون فاعله مرفوعا به محلا ويكون مفعوله منصوبا به محلا فيكون فى حكم الانفصال والافتراق عنهما على ما يتحقق فى الباب الاضافة وانما قيد الفاعل بان يكون متعلقا اى يكون من متعلقات صاحب الوصف الرافع اما معتمد على غير صاحبه نحو اقايم الزيدان واما معتمد على صاحبه وح اما ان يكون فاعله ضمير صاحبه نحو زيد قايم واما اجنبيا نحو زيد قايم عمرو فى داره واما متعلق صاحبه ويسمى سببا احد من السبب بمعنى الحبل وكل ما يوصل به الشئ ولا تخفض من مرفوعه الا هذا القسم كقولك زيد قايم الغلام بمعنى قايم الغلام منه فاما ما اعتمد واعتمد على غير صاحبه فلا يخفض لقيامه مقام الخبر وكذلك ما اذا كان ضمير لصاحب لوجوب استكانه وبما ظاهران ولا يخصص الاجنبى ايضا وذلك للفرق بين المرفوع بالاجنبى بين المتعلق ولم يعكس الامر لان متعلق الشئ اولى باضافة وصفه اليه من الاجنبى وما كان معطوفا على خفضته خفضت وجاء النصب فيه نقلت اعلم ان المعطوف على المفعول المخفوض باضافة اسم الفاعل اليه الاصل فيه الخفض حملا على لفظه تقول هذا ضارب زيد غدا وعمرو

ويخفض

ويخفض عمرو ومع جوازه النصب فيه وحيث انتهى شرطا ضيف باسط ذراعيه حال حصلت بالحكاية ويختلف الوانه متاول بتقدير موصوف على الصاحبية يعنى اذا انتفى شرط من الشرطين المذكورين فى عمل اسم الفاعل وحيث الاضافة المعنوية تقول جاء ضارب زيد بمعنى ضارب لزيد على طريقة غلام لزيد فان الاسم الفاعل عند عدم اعتماده على صاحبه يجرى مجرى الاسم الجامد وكذا تقول زيد ضارب عمرو امس بمعنى ضارب لعمرو واما قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد تنبونه يلط مع انه ليس للحال والاستقبال فانه حكاية عن الحال الماضية محكمه حكمه ما بمعنى الحال ومعنى الحكاية الحال ان الحال الماضية تحصل وتصور حاضرة فى حال التكلم واما قوله تع ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه برفع الوانه مع ان مختلف غير معتمد على شئ ظاهر ففيه تقديره موصوف يعتمد عليه مختلف اى بعض او صنف مختلف الوانه ومن ذلك نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه فان جاء معمول سوى ما خفضته يقدر فيه الفعل عند جماعة يعنى اذا اضفت الاسم الملع الى معموله وخفضته به فان جاء بعض معمول آخر سوى المعمول المخفوض فقال ابو على وجماعة معه انه يقدر فيه فعل مدلوله عليه بالاسم المذكور ومن ذلك قوله تعالى جاعل الليل سكنا اى جعله سكنا وقال بعضهم ان اسم الفاعل هيهنا نصب المفعول الثانى لانه لا يمكن اضافته اليه لانه اضيف الى المفعول الاول وذلك فيما ليس للام مدخل وينصب ذو لام مع الماضوية يعنى ان الفاء اسم الفاعل بمعنى الماضى انما هو فى العارى عن اللام واما ذو اللام منه فينصب وان لم يكن حالا ومستقبلا

على الاصح تقول مررت بالضارب ابوه زيدًا امس وذلك لان اللام
الذى فيه اسم موصول وهو فعل فى صورة الاسم كما ياتى فى بابه
فيعطى حكمه فى العمل كما اعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه فى قوله
تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضًا حسنًا
وقد تجاء حذف النون منه تقلة مع اللام والاعمال من اجل خفة
يعنى ان نونى المثنى والمجموع سقطان عن ذى اللام من اسم
الفاعل بالاضافة كما فى الضارب زيد وذلك قياس واما حذفه عند
عامل بالاعمال النحل من غير الاضافة فقليل ومنه قوله تعالى والمقيمى
الصلوة فى قرات النصب والسبب فى هذا الحذف طلب التخفيف لطول
الصلة بنصب المفعول ومن صيغ التكثير اعمل الصيغة
تقدت واعمال الفصيل بقلة اعلم ان اسم الفاعل يبنى على
صيغ التكثير والمبالغة فما كان منها لازما كالكثيرا ذو المعط فيعطل عن
العمل وينزل المنزلة الجامد وما كان منها متعد بالكفعال فيعمل عمل
فعله حكى سيبويه واما العسل فانا شراب اما الفعيل بمعنى الفاعل فاعماله
قليل قال بعضهم الله سميع من دعاه واعمل مجموعًا مثنى
واهمل المصغر والمنعوت الا سيذرح اسم الفاعل
كما يعمل مفردًا يعمل مثنى ومجموعًا لان التثنية والجمع لا يخرجانه عن
توعه موقع الفعل تقول هما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا وهم
قطان مكة اى مقيمون فيها وهن حواج بيت الله واما المصغر والمنعوت
منه فلا يعملان لان التصغير والنعت يخرجانه عن وقوعه موقع الفعل
واما قولهم اظننى مرتحلا وسويرا فرسخا فمحمول على النذور ومنه اسم
مفعول وذلك صيغة على ما عليه الفعل بوقع دلت يعنى ان
صيغة اسم المفعول مشتقة من المصادر للدلالة على من يوقع عليه الفعل

وذكر

قوله ما عليه الفعل الخ يخرج اسم الفاعل والصفة وذلك فى الثوال
مثل اسم فاعل ويرفع مفعولا كفعل الجهالة يعنى ان حال اسم
المفعول فى الاشتراك والعمل والاضافة عند العمل وتركها والاعمال مثنى و
مجموعًا والاهمال مصغرا ومنعوتا وغير ذلك من الاحوال مثل حال اسم الفاعل
بعينها ومرفوعه المفعول النايب عن الفاعل كمرفوع الفعل المجهول فانه
مشتق من الفعل المجهول وما خذه فعل يتعدى بنفسه كذا ما تعدى به
بحرف الاضافة اسم المفعول يبنى من المفعول المتعدى مطلقا
واما الفعل اللازم فيبنى منه ان تعدى بحرف الجر كما فى ذهب بزيد فهو
مذهوب به وعدلت عن الطريق فهو معدول عنها وان لم يتعد بحرف الجر
لم يبن منه فلا يقال زيد مذهوب ولا الطريق معدول ومنه صفات
شبهت باسم فاعل لغير ثبوت والتجدد صيغت يعنى ان من
المشبهات بالفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل وهى مثل اسم الفاعل
فى الاشتقاق من المصادر لمن قام به وامتيازها عنه بكون وضعها على
الاطلاق مجردا عن قيدى الثبوت والتجدد وهذا الذى ذكرناه من كون
وضع الصفة على الاطلاق دون الثبوت والاستمرار هو الذى قرره صاحب
الرضى وقال معنى حسن ليس الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة
او فى جميعها فهو موضوع للقدر المشترك بين الحدوث والاستمرار وهو لا
تضاف بالحسن مطلقا وتمام الكلام فيه مذكور فى الشرح ولم يبن
هذا الباب من غير لازم ويعمل من غير اشتراط الوقت يعنى
ان الصفة المشبهة لا يبنى الا من الفعل اللازم استقراء نحو حسن و
شجاع الى غير ذلك من الاوزان المذكورة فى التصريف وقد يبنى على صفت
صيغة فاعل كضامر وضاحك ولاهب وهى تعمل عمل فعلها وغير اشتراط
الوقت بزمان الحال والاستقبال بما بينا من انها موضوعة للاطلاق

غير مفيد بالرفان وانما الشرط فى عملها الاعتماد على الاشياء الخمسة
وصيغها باللام او بالتجرد ومعمولها بها كما بالاضافة فا
قسامها ست ومعمول كلها فى الاعراب ياتى بالوجوه الثلاثة
فينصب بالتميز فى نكرة وبالشباهة بالمفعول فى غيره نكرة
هذا بيان تفصيل اقسام الصفة المشبهة العاملة فى السبب باعتبار
حالها وحال معمولها وذلك ان الصفة اما معرفة باللام اذ مجردة عنها
ومعمولها ايضا اما باللام او مجرد عنها ولمعمولها حالة اخرى وهى ان
يكون مضافا الى شئ فهذه ستة اقسام ولمعمولها فى كل واحد منها
ثلاث احوال رفع على الفاعلية وجر على الاضافة ونصب على التميز ان
كان نكرة وعلى شباهة المفعول ان كان معرفة فاقسامها اذن با
عتبار وجوه الاعراب ثمانية عشر الحسن الوجه الاعراب الحسن وجه
كذلك الحسن وجهه كذلك حسن الوجه بوجوه الاعراب الحسن
وجه كذلك حسن وجهه كذلك وما جرّ ذات اللام الا التى به
فيسقط وجهان من الاوجه التى يعنى ان الصفة المعرفة
باللام لا يكون معمولها فى صورة الجر الا معرفا باللام كما فى الحسن الوجه
فيسقط من الاوجه التى من ذكرها وجهان احدهما الوصف المعرف
باللام المضاف الى المعمول المضاف نحو الحسن وجهه وذلك لعدم
حصول الخفة المطلوبة من الاضافة فيه وثانيهما الوصف المعرف
باللام المضاف الى المجرد عن اللام والاضافة نحو الحسن وجه و
انما امتنع هذا القسم وان حصل فيه التخفيف بحذف ضمير الموصوف
من وجهه واستتاره فى الحسن لان الاضافة اللفظية فرع الاضافة
الحقيقية وفرعيتها ان لا يكون على عكس ما عليها الاضافة الحقيقية
فى الاكثر من تنكير المضاف وتعريف المضاف اليه واما الاقسام

بوجه

الباقية

٣٦

الباقية فصحيح تمامها وما كان منها غير رافع ظاهرا
ففيه ضمير يختفى بالضرورة يعنى ان الصفة العاملة فى السبب
ان رفعت ظاهرا فهى مسندة الى ذلك الظاهر والا فهى ضرورة
امتناع خلوها عن المسند اليه وذلك الضمير فيما نحن فيه هو المنتقل
من السبب اليها والدليل على انتقال الضمير الى الصفة واستتاره فيها
تأنيث الصفة فى نحو هند حسنة الوجه والاصل فيها حسن الوجه
منها وتثنيتها وجمعها فى نحو الزيدان حسنا الوجهين والزيدون
حسنو الوجوه والاصل فيهما حسن الوجهات منهما وحسن الوجوه
منهم ولا تاتى هذه العلامات فى الصفة الا وفيها ضمير مستتر
وفى حكم هذا الباب كل اسم فاعل وكل اسم مفعول
بلا نصب كلمة يعنى ان كل اسم فاعل لازم نحو زيد قائم
الغلام وكل اسم مفعول لم يتعد الا الى واحد رفع على النيابة
نحو زيد مضروب الغلام ومؤدب الخدام حكمه حكم الصفة المشبهة
فى كل ما ذكرنا من تفصيل المسائل ووجوب الضمائر فى غير رافع الظاهر
هذا وما اسمى الفاعل والمفعول غير الناصبين فان كان ناصبين
نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطى غلامه درهما ثم حذف منصو
بها لم يجز نصب الفاعل فيهما ولا جره اتفاقا لئلا يلتبس بالمفعول
ومنه اسم تفضيل لما كان زائدا على غيره فى الفعل بالا
فعلية اسم التفضيل هو المشتق من لمن كان زائدا على غيره وذلك
الفعل بصيغة افعل وانما قال فى الفعل اى الفعل الذى مأخذه
لئلا ينتقض الحد بنحو زيد وغالب فانهما وضعا للموصوف بالزيادة
والغلبة لكن لا دلالة لهما على الزيادة فى مأخذها اعنى الزيادة
والغلبة كما فى ازيد واغلب وانما قال بالافعلية لئلا ينتقض بنحو

طوال وغيره من صنع المبالغة فان دلالتها على الزيادة ليست بصيغة
افعل واما خير وشر فهما في اصل الوضع اخير واشر مخففا
ويستعمل التفضيل اما بمن وقد يقدم باللام او با
لاضافة التزموا استعمال افعل التفضيل اما بمن الجارة للمفضل
عليه او بالاضافة الى المفضل عليه او باللام والمستعمل بمن قد
يقدر فيه من اذا كان معلوما كما في قولك الله اكبر اى من
كل شيء قال الله تعالى والآخرة خير وابقى اى خير من الدنيا
وابقى منها فلم يتغير وهو مستعمل بمن وذو اللام
كالموصوف في كل حالة افعل التفضيل اذا كان مستعملا
بمن ولا يتغير صيغته صاحبه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا تقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو
والزيدون افضل من عمرو وهكذا البواقي لانه لو ثني وجمع
وانث لكان لتثنية الاسم وجمعه قيل كاله نظرا الى شدة اتصال
الجار والمجرور لكونه مقتضيا لهما وضعا واما اذا كان مستعملا
باللام فهو موافق للموصوف في جميع الاحوال تقول زيد الا
فضل الزيدان الافضلات الزيدون الافضلون هذا الفضلى
الهندان الفضليان الهندات الفضليات لفقد المانع الذي
كون في المستعمل بمن ولما كان المستعمل بالاضافة قسمين لكل
منهما في حكم التغير الصيغة وعدمها اشار الى تقسيمه اولا بقوله
وقد قصد افيما يضاف زيادة على غيره مما يليه بكثرة
ويقصد تفضيلا على الغير مطلقا مضافا للتخصيص
وذلك بقلة اى اذا اضيف افعل التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثرات يقصد به الزيادة على غيره مما يليه اى على بعض افراد

ما اضيف

ما اضيف اليه وهو ما سوى صاحب افعل نحو قولك زيد افضل الناس
فان المقصود تفضيل زيد على ما سواه من وانما قلنا على بعض افراد
ما اضيف اليه مدلول من التبعيضية في النظم لان المفضل داخل
فيما اضيف اليه وهو يفضل على نفسه فزيد في المثال المذكور
داخل في الناس لكن لا لعرض التفضيل عليه بل لغرض التشريك
معهم في اصل الفعل وعلى الجملة يشترط في هذا القسم ان يكون
صاحب افعل داخلا فيما بعد افعل بعضا منه فلا يقال النبي صلى الله
عليه وسلم افضل الملائكة ولا يوسف احسن اخوته لخروج يوسف
عنهم باضافتهم الى ضميره والثاني وهو القليل ان يقصد به زيادة
مطلقة اى يقصد تفضيله على كل من سواه الا على المضاف اليه
المعين وانما يضاف الى ذلك المعين لمجرد التخصيص والتوضيح
فلا تفاوت اذن بين ان يكون افعل داخل في المضاف اليه
نحو نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين
قريش وبين ان لا يكون داخلا فيه نحو يوسف احسن اخوته اى
احسن من غيره وهو مختص بالاخوة لما بينه وبينهم من المشابهة
العظيمة وفلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشاؤه ومسكنه فالاول ذو وجهين لا ما اضيف
الى نكرة بل فيه وحد صيغه يعني ان افعل المضاف لقصد
الزيادة على ما معه يجوز فيه وجهان لزوم الصيغة الواحدة الحاصلة
بالمستعمل بمن لذكر المفضل عليه معينا بعده مجرورا وثانيهما تثنية
وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانع من التصرف وقد جمعها قوله
صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم
القيمة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون

نعم

هذا انما اذا اضفته الى المعرفة نحو زيد افضل الناس واما اذا
اضفته الى النكرة والوجه فيه لزوم وحدة الصيغة وتنوين المفضول
بعده تقول هو افضل رجل وهما افضل رجلين الى آخره قال
الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وثانيهما مثل المعرف كالذي
تعرى عن التفضيل وهو بقله يعني ان افعل المضاف
لقصد زيادة مطلقة مثل المعرف باللام في المطابقة للصاحب
في الاحوال وذلك لان هذا القسم لترك ذكر المفضل عليه فيه
ملحق بالصفة المشبهة فيتبع استعمالها وهذا القسم من افعل
كافعل الذي تعرى عن معنى التفضيل في المطابقة للصاحب ومثال
افعل المجرد عن معنى التفضيل قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان
اي عادلاهم وجعل منه قوله تعالى ربكم اعلم بما في نفوسكم
وقوله تعالى وهو اهون عليه وتقديم من ما جاز الا لاجل
ان يجر بها اسماً داعياً للصدارة لا يجوز تقديم من على
افعل المستعمل بمن لان استعماله بها حالة شبيهة بالاضافة ولهذا
لا يفصل بينهما باجنبي فلا يجوز تقديمها كما لا يجوز تقديم المضاف
اليه الا اذا دعى الى تقديم ضرورة بان يجر بمن اسم مشتمل على ما له
صدر الكلام فيمتنع تاخيرها وذلك كما في قولك ممن انت خير ومن
كم دراهمك اكثر ويعمل دون النصب عند اعتماده
على صاحب او حرف نفي وهمزة اعلم ان افعل التفضيل
ضعيف في العمل فلا يعمل الرفع لشرط اعتماده على صاحبه او حرف
النفي او الاستفهام ولا ينصب شيئاً على المفعولية اصلاً فان جاء
بعدها ما يوهم ذلك فقدر فيه ناصب من لفظ افعل قال الله تعالى
هو اعلم من اضل عن سبيله اي اعلم من كل احد من يضل

مرفوع

فيرفع اما مضمراً او مفضلاً على نفسه في سوق نفي الفضيلة
المرفوع بالصفة اما اسم ظاهر او اجنبي او متعلق بالصاحب
واما ضمير مستتر للصاحب او ضمير بارز من غير ذكر الصاحب فالاسم
الظاهر الاجنبي لا يرتفع بافعل فاذا قلت احسن منه عمرو كان عمرو
مبتدأ واحسن خبره وكذلك اذا قلت مررت برجل احسن منه ابوه
كان احسن مرفوعاً على الخبرية ولا يجوز ان تخفض احسن على النعت
ليكون عمرو فاعلاً له وكذلك الاسم الظاهر المتعلق لصاحبه الا
بالشرط الذي سيذكره وكل ذلك لضعفه في العمل فالمرفوع بافعل
اما ضمير مستكن لصاحبه نحو زيد احسن من عمرو لان العمل في الضمير
المستكن لا يحتاج الا قوة واما ضمير بارز عند الاعتماد على غير الصاحب
نحو ا احسن نحن منكم لانه لو لم يعمل في مثل هذا الضمير لكان الضمير
اجنبياً فاصلاً بينه وبين معموله اعني منكم وسيأتي المنع عنه واما
الاسم الظاهر المتعلق لصاحبه بشرط ان يكون ذلك المتعلق مفضلاً
على نفسه فيكون مفضلاً ومفضلاً عليه باعتبارين وان يكون المفضل
المدلول لافعل هاهنا واقعاً في سياق النفي فيكون الفضل منفياً و
ذلك كما في نحو ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فالكحل مفضل باعتبار كونه في عين رجل غير زيد ومفضل عليه
باعتبار كونه في عين زيد وذلك التفضيل منفي في الكلام والمراد
تفضيل الكحل في عين زيد عليه في اعين الرجال سواء وعلل سيبويه
اعماله هاهنا بانه لو لم يعمل لكان احسن مبتدأ والكحل خبره فيكون
قد فصلت بين العامل الضعيف اعني احسن وبين معموله اعني
منه بالاجنبي وذلك غير جائز ولا يجوز تقديمه على المفضل للزوم
الاضمار قبل الذكر فان الغرض فيه هو ان الضمير الذي في منه للكحل

الذى هو المفضل ليفهم كونه مفضلا عليه كما فهم كونه مفضلا فلا
بد من الاعمال ووجه اشتراط النفى ان حرف النفى لكونها بالفعل
اولى يقوى الوصف فى العمل وانما قيد الاسم الظاهر بكونه مفضلا
ومفضلا عليه باعتبارين ليخرج نحو ما زيد احسن منه ابوه فانا لا
نضطر الى القول بالعمل فيه لعدم المنع عن تقديم من التفضيلية
على المفضل لعدم قصد كون المفضل هو عليه قوله فرفع اما مضمرا
اى يرفع الضمير مطلقا مستكنا كان او ظاهرا كما بيناه وقوله او
مفضلا يريد مظهرا مفضلا بقرينة مقابلة للمضمر وانما ترك
قيد المتعلق للعلم بان عين المتعلق لا يمكن ان يكون مفضلا
ومفضل عليه واما المتعلق وانما يصح فيه ذلك باعتبار
التعلق فيفضل باعتبار تعلقه لشئ على نفسه باعتبار التعلق
بشئ آخر ولما فرغ عما يعمل عمل الفعل لكونه اصلا للفعل فى
الاشتقاق منه او مشاركا له فى الاشتقاق من ذلك الاصل
اراد ان يختم المقال بعمل بعض الجوامد وذلك اما بكونه مأول
لا باسم المفعول وهو المنسوب واما لتضمنه معنى الفعل فى
الظرف وقد يعمل المنسوب فى رفع الظاهر ومستتر لا
عتبار بنسبته كقولك زيد فارسى غلامه وهو
ذلك فى مملوكه حبشيته يعنى ان الاسم الجامد المنسوب
كالبصرى والمصرى والحبشى يرفع الاسم مطلقا سواء الظا
هر والمستتر لانه فى تأويل اسم مفعول من النسبة فالمصرى
معناه المنسوب الى مصر والحبشى معناه المنسوب الى الحبشة
تقول زيد فارسى غلامه فغلامه مرفوع على انه فاعل المنسوب
وتقول هو ذلك فى مملوكه حبشيته فتأتى بالتاء فى حبشيته لكونها

حامله النصب تقم الموصوف وذلك الضمير مرفوع على الفا
علية ثم ان الشرط فى عمل هذا الاسم هو الاعتماد اما على
الصاحب كما فى المذكور واما على حروف النفى والاستفهام
نحو ام قريشى نحو ملك وما قريشى قومك ولم يذكر ذلك لانه معلوم
من كون عمله بتأويل اسم المفعول قوله لك متعلق الظرف فيه
مقدم هو خبر مبتدأ محذوف تأويله هالك رغبته
ويعمل ظرف ناب عن فعله وذا ما يشرط اعتماده فى ذى
المشابهة فيرفع اسما ظاهرا باتفاقهم ومستترا ايضا
بمذهب فرقة كقولك زيد فى النهار صيامه وعمرو
لدينا باستشار كتابته الظرف المستقر النائب عن فعله يعمل
بشرط الاعتماد المذكور فى المشابهة الفعل وذلك اما فى الاسم
الظاهر نحو زيد فى داره عمرو وزيد فى النهار صيامه ولذا يجوز ان
يرفع به ان المصدر من غير اعتماد كما فى قوله تعالى ومن اياته
انك ترى الارض خاشعة ويجوز ان يكون المرفوع فى الامثلة المذ
كورة مبتدأ مقدم الخبر واما فى الضمير فذلك انه يقم فيه الضمير
الذى كان للفعل المحذوف فيكون فاعلا له لتضمنه معنى الفعل
كما فى زيد لدينا او فى الدار عند جماعة من النحاة وقال بعضهم
لا ينتقل الضمير اليه بل يحذف مع عامله لكون الظرف جامدا
غير مشابه للفعل وفى صيغ المجهول ترك فاعلا صيغة
المجهول كضرب ويضرب واكرم ويكرم يكون الفاعل فيه متروكا قد
يكون المفعول نائبا عنه فى الاسناد اليه وترك الفاعل لاحد
الوجوه المذكورة نحو قطع اللص اذا قطعه الامير فيترك ذكره
تعظيما له وشتم الامير اذا شتمه الفقير فيترك ذكره تحقيرا له وقل

زيدا اذا لم يعرف قايل فيترك ذكره للجهل وطفت السموات اى خلقها
الله تعالى برك ذكره لكون نسبة الفعل المذكور اليه مشهورة و
المفعول النايب عن الفاعل هو ما سوى المفعول معه والمفعول
له المرادين بقوله ما بالواو ولام علة اى بواسطة الواو التى بمعنى
مع او بواسطة لام التعليل وذلك ثلاثة مفاعيل الاول المفعول[2]
الثالث المفعول فيه نحو قعد قدامك وصيم الشهر وصلى فى المسجد
واما اقام المفاعيل المذكورة مقام الفاعل دون المفعول المفعول
له والمفعول معه لان الذى ينوب المناب الفاعل ينبغى ان يكون من
ضروريات الفعل معنى لايكون له قرب من الفاعل كالمذكورات فان
الفعل لابد له منها والمفعول له علة الفعل والمفعول معه مصاحب
معمول الفعل ورب فعل بلا ذكر علة ومصاحب معمول فلا يقوم
مانه مقامه وما قام الثانى باب علم معا وقام اذا لم
يلتبس عند فرقة والاول من اعلمت شاع قيامه لبيت
عمرو اخبر شاكر نعمتى منع المتقدمون قيام ثانى باب علمت مقام
الفاعل مطلقا مستدلين بانه مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام
الفاعل صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه وهو جايز ورد
ذلك بانه لا محذور فى ذلك بالنسبة الى شيئين كما فى قولك اعجبنى
ضرب زيد عمرا فالضرب مسند بالنسبة الى زيد ومسند اليه بالنسبة
الى اعجب والمتاخرون اجازوا ذلك اذا لم يلتبس كما اذا كان
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم فان المتكبر يرشد
الى انه هو الخبر فى الاصل هذا وان المسموع ليس الا قيام اول
مفعول باب علمت لكونه بعد الفاعل بلا فصل فهو اولى بالقيام
مقامه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقول الشاعر

المطلق نحو ضرب ضرب الامير الثانى المفعول به نحو ضرب زيد وعمرو

نبئت عمرا غير شاكر نعمتى والكفر مخبثة لنفس المنعم لانه فى
الحقيقة فاعل علم اذ المعنى علم زيد عمرا فاضلا والاول
من اعطينا ولن سانه ولما دل فى المعنى على الفاعلية
المفعول الاول من باب اعطيت اى مما له مفعولان ليس
اولهما مبتدأ اولى من الثانى فى النيابة عن الفاعل لما ان فى
الاول من معنى الفاعلية دون الثانى فان فى اعطيت زيدا درهما
زيد اخذ والدرهم ماخوذ وكذا فى غيره ويسبق مفعول به كل فضله
وجوبا فى قول على الاولوية واما البواقى فهى عند كثيرهم
لو قعد مفعول به قد تساوت يعنى اذا وجدت
المفاعيل يبقى للمفعول به على غيره فى النيابة عن الفاعل لكون
طالب الفعل له اشد من طلبه لساير المفاعيل وهذا على الوجوب عند
البصريين اما الكوفيون فيجعلون نيابته اولى من نيابة غيره ولا يو
جبون ذلك استدلالا بقراءة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
واما البواقى اعنى المصدر والظرفين والجار والمجرور اذا اجتمعت عند
فقد مفعول به فالاكثرون على انها متساوية فى النيابة ليس بعضها
اولى من بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور فيها لانه مفعول به بواسطة
ورجح بعضهم غيره لعدم الواسطة فصل وقد لا تثبت
بالعلامة مسندا الى فاعل تأنيثه تحقيقه فما كان
مفعولا فالاولى لحوقها وفى فصل الا احترز العلامة
يعنى ان الفاعل وما ينوب عنه ان كان مؤنثا حقيقيا
يلزم فى مسنده الحاق التاء التى لعلامة التأنيث ليدل على تأنيث
المسند اليه سواء اسند الى ظاهره نحو جاءت هند او الى ضميره نحو
هند جاءت واقامته هند وهند قائمة هذا اذا لم يكن الفاعل مفصولا

عن فعله بشئ فان كان مفصولا فلا يخلو اما ان يكون الفصل بغير
الا نحو قامت اليوم امراة فالمختار اذن العلامة او بالا نحو ما قام الا
هند فالمختار تركها لان الفاعل بحسب المعنى في الثاني هو المحذوف
لا المذكور لان التقدير ما جاء واحد الا هند وجواز الحاق التاء فيه
بالنظر الى الظاهر ولظاهر اللفظي اولى ولازم لمضمر الا
لاجل الضرورة يعني ان الحاق العلامة لاجل الظاهر المؤنث اللفظي
اولى من تركه والكل فصيح نحو طلعت الشمس هذا عند عدم الفصل و
اما مع الفصل فترك العلامة احسن كما في قوله تعالى فمن جاءه
موعظة من ربه مع وجود الحاقها في الكلام الفصيح هذا في الظاهر
واما مضمر المؤنث اللفظي فيجب الالحاق لخفاء المضمر نحو الشمس طلعت
الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل
ابقالها ولظاهر جمع لا المذكر سالما كظاهر لفظي نحو كل حالة
اعلم ان كل جمع فهو جائز التذكير والتانيث سماعيا وقياسا وتاويله
بالجماعة الا الجمع المذكر السالم كزيدون ومسلمون لبقاء المفرد بحاله واذا
عرفت ذلك فيقول الجمع غير الجمع المذكر السالم حكمه حكم المؤنث اللفظي
في الحاق العلامة بما اسند الى ظاهره وتركه الى ظاهره وترك ذلك تقول
جاء الرجال والنساء والايام والطلحات والهندات وجاءت الرجال الى
آخرها واعلم بعض والتانيث الحقيقي الذي في مفرد نحو النساء والهندات
لان تانيث الجمع طارئ فيزيل التانيث الحقيقي فيه كما ازال التذكير
الحقيقي في نحو الرجال فان الطارئ يزيل حكم المطرو وعليه
ومضمر واو لذي العقل المطلقا ونون لغير العاقلين
بجملة وفي كل ما دون المذكر سالما ما يغني عنهما
الحاق تاء العلامة يعني ان مضمر الجمع اذا جئ به مسندا الفعل

استغنى

استغنى بصيغته عن الحاق العلامة لان له صيغة في المذكر وصيغة
للمؤنث في الجمع كان جمع المذكر ذي العقل سواء كان سالما كزيدون
وطلحات او غير سالم كرجال فضميره الواو تقول الزيدون ادا
او الرجال فعلوا وان كان غير جمع العاقل سواء السالم كهندات
وغيره كالنساء والايام فضميره النون تقول الهندات والنساء
والايام فعلن ويجاز في كل ما دون جمع المذكر السالم ان يؤتى بتاء
التانيث فيكتفي بها عن الواو وعن النون فيقال الطلحات
او الرجال او الهندات او النساء او الايام فعلت تنزيلا للجمع منزلة المفرد
المؤنث نظرا الى طريان تانيث الجماعة المبتداء والخبر
وللمبتداء نوعان الاول مسند اليه لتاسيس الكلام بكثرة
المبتداء يقال بالاشتراك اللفظي على حقيقتين مختلفتين
لا يمكن جمعها في حد واحد فالنوع الاول وهو الوارد في الكلام
بالكثرة وهو الاسم المسند اليه المراد به تاسيس الكلام وذلك
يكون اسم صريحا تارة كما في زيد قائم وفي تاويل الاسم تارة اخرى
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي سماعك بالمعيدي
وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم فان تقديره سواء عليهم انذا
رك عند من جعله مبتداء وخرج بقول مسندا اليه الخبر والنوع
الثاني من المبتداء لكونهما مسندين في التركيب وخرج بقوله لتاسيس
الكلام الفاعل لانه وضع لتفسير ما اسند عليه الفعل منهما كما
لا لتاسيس وما يكتفي هذا بشئ فيقتضي متمم مقصود
على الخبرية يعني ان هذا النوع من النوع لا يكتفي بشئ من
معموله ولا يستغنى به عن الخبر كما هو في الثاني بل يقتضي ذكر خبر
معه ليتم بالمقصود من الجملة وهذا ذكرنا يستنبط منه تعريف الخبر

وهو ما يقتضيه المبتداء ليتم المقصود فان الخبر هو محل الفايدة
من الكلام فهو العمدة في الفايدة كما ان المبتداء عمدة في التاسيس
وفي مثل زيد اخوك ان كان المعلوم تسميته زيدا باسمه والمجهول
اخوته فاخوك هو الخبر اذ به يحصل الفايدة وان كان بالعكس
فزيد هو الخبر لحصول الفايدة به والاخر وصف رافع لمبرز
عقيب حرف النفي او الف وهمزة النوع الثاني من المبتداء
وصف اما صريح اي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل رافع الميزان يعني به اسما ملفوظا بحيث يشمل الظاهر والمضمر
البارز وقع ذلك الوصف بعد حروف النفي والاستفهام معتمدا
عليهما نحو اقايم الزيدان واقايم الزيدون وما قايم الزيدان وما قايم الزيدون
وكقولك ما قايم انتم واقايم نحن وهذا النوع من المبتداء لا يقتضي
خبرا بل يكون مع مرفوعه جملة تامة كالفعل مع مرفوعه واحترز بقوله
مبرز عن نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون مما يكون الوصف
فيه رافعا للضمير المستتر فانه لا يكون في حكمه حكم الفعل اذ لا يصح
ان يقدر يقومان الزيدان او بقوله عقيب حرف النفي الخ عن نحو
ضارب اخوه فانه ليس من هذا الباب وما لم يطابق فهو مبتداء
ولا تمايز للوجهين حالة واحدة هذا مزيد بيان للنوع
الثاني من المبتداء وبيان افتراقه عن الخبر في بعض الصور وبيان
احتمال الامرين في بعض الصور وذلك ان المرفوع بعد الوصف المذكور
الا مفردا او لا فان لم يكن مفردا فاما ان يطابقه الوصف في التثنية
والجمع او لا فان طابقه فهو مرفوع على الخبرية رافع للضمير حامل له
وان لم يطابقه فهو المبتداء رافع للظاهر حال عن الضمير نحو اقايم الزيدان
وان كان المرفوع مفردا نحو اقايم زيد فيحتمل الوجهين المذكورين

اعني

اعني كون الوصف خبرا او كونه مبتداء لانه يظهر فيه انه حامل
للضمير اولا ورافعه التجريد عن كل عامل كذا رافع الاخبار
عند جماعة وقيل يرفع المبتداء وترافعا بقول ذوي
المختار اهل الدراية اختلفت في عامل المبتداء والخبر فقال
البصريون العامل في المبتداء الابتداء وفسر بعضهم بتجريد الاسم عن
العوامل ثم قال المتاخرون العامل في الخبر ايضا هو هذا الابتداء
ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتداء وقال الكسائي هما
اسمان وهذا القول هذا الذي هو اختاره صاحب الرضي وكون اللفظ
عاملا في لفظ آخر لا يابى كونه معمولا له لان العامل لا معنى له في
النحو الا كونه علامة لمجيء اعراب مخصوص في لفظ آخر هو معموله و
على هذا فلا فساد في كون المعمول بهذا الاعتبار عاملا والعامل معمولا
وفي المبتداء التقديم اصل حيثما تاخر لفظا فهو في
حكم سبقه فصاحبها في الدار ما صح مطلقا وفي داره
زيد له وجه صحة يعني ان الاصل في المبتداء ان يكون
تقدما على خبره لانه محكوم عليه لا بد من وجوده قبل الحكم
فكان تقديمه في الذكر ايضا وانما لم يجب تقديم الفاعل على
فعله لامر عارض من ذكره واذا كان كذلك فحيث تاخر المبتداء
لفظا وهو في حكم التقديم ولذلك لم يصح نحو صاحبها في الدار
لما فيه من الاضمار قبل الذكر لفظا واصلا وصح نحو في داره زيد
على وجه لما في المبتداء من رتبة التقديم ولما ذكر كون التقديم في
المبتداء اصلا مع جواز تاخيره اراد بيان مواضع يجب فيها
تقديمه ثم بيان مواضع يجب تاخيره فقال وقد وجب التقديم
عند اشتماله على ماله صدر الكلام كمن داني من المواضع التي يجب

فيها تقديم للمبتداء هو ان يكون المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام
نحو من ابى وملجأ بك وايهم قام ومن حمت نجاد ما احسن زيدا ولعمرك
للصلوة ولزيد قايم لما فى الاستفهام والشرط والنفى والتاكيد من صدارة
الكلام وعند وقوع الكل لفظا معرفا وعند التساوى فى اختصاص
بفضل يعنى ان المواضع التى يجب فيها تقديم المبتداء على الخبر
هو ان يكون كل واحد من المبتداء والخبر معرفة نحو زيد ابوك قصدت
الاخبار بتمييز زيدا قدمت ابوك والسبب فى وجوب التقديم هيهنا
فقدما تمييز الخبر عن المبتداء على تقدير عدم الزام تقديم المبتداء من تلك
المواضع ما اذا كان المبتداء والخبر متساويين فى الاختصاص بفضل من
الفضلات نحو افضل منك او مثل منى للعلة التى ذكرناها وفى
ما اذا اخبر عنه بفعله لما ان فيها لبس فى بعض حالة يعنى ان
من المواضع التى المذكورة هو ان يكون الاخبار عن المبتداء بفعل فلو
قدم على المبتداء التبس المبتداء بالفاعل فى بعض الصيغ اعنى صيغة المفرد
كما فى زيد ضرب فانك اذا قلت ضرب زيد على ان يكون زيد مبتداء والفاعل
ضمير مستتر التبس بما اذا كان زيد فاعلا فحمل عليه صيغة التثنية والجمع وان
حصل الفرق هناك فانك تقول ضرب الزيدان على تقدير ان يكون الزيد
ان فاعلا وضربا الزيدان على تقدير ان يكون مبتداء ولما فرغ عن موجبات
تقديم المبتداء اشار الى موجبات تقديم الخبر بقوله وللخبر التقديم ان
كان مفردا تضمن حرفا داعيا للصدارة يعنى اذا كان الخبر المفرد متضمنا
لما تقتضى الصدارة يجب تقديمه على المبتداء وليس ذلك الا حرف الاستفهام
نحو من زيد واين زيد فان اين لفظ مفرد فى نفسه سواء قدر بجملة او بمفرد
ولا ينافى افراده وقوعه موقع الجملة وانما قيد الخبر بالمفرد لان الجملة المشتملة
على ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه نحو زيد من ابوه فان ما يقتضى الصدر

يكفيه

٤٢

يكفيه ان يقع فى صدر جملة من الجمل وذلك حاصل فى المثال المذكور
كذلك ظرف مخبر عن منكر يدل على غير الدعاء بكثرة
يعنى مثل الخبر المتضمن لما له صدر الكلام فى وجوب التقديم الظرف الذى يكون
خبرا عن اسم نكرة دالا على غير معنى الدعاء فى غالب الاحوال نحو فى الدار رجل
وذلك لان تاخير الخبر هنا يودى الى اللبس بالصفة وانما قيد المبتداء النكرة
بالدلالة على غير معنى الدعاء احترازا عن سلام عليك وويل له فان الغالب
تاخير الخبر فى مثل ذلك لئلا يفهم فى الاول الدعاء عليه ابتداء وفى الثانى
الدعاء له ابتداء لان على يستعمل فى الدعاء عليه غالبا واللام فى الدعاء وانما
جعل وجوب التقديم فى هذا المقام حكما اكثريا لانه قد يتخلف كما فى مثل قولهم
امت فى حجر لا فيك والامت للارتفاع والشوق وفى مثل لكن ملاء
عين حبيبها وفى مثل عندى انه من اجنبى من المواضع التى يجب
فيها تقديم الخبر هو ان يتصل بالمبتداء الضمير يرجع الى متعلق الخبر كما
فى قولهم على التمرة مثلها زبدا وذلك للحذر عن الاضمار قبل الذكر ومثل
ذلك قول الشاعر اهابك اجلالا وما بك قدرة على ولكن ملاء عين حبيبها
يعنى ان الحبيب فى العظم والجلالة بقدر ملاء العين عند المحب فيهابه
لذلك لا لان له عليه قدرة ومن ذلك المواضع ما اذا كان الخبر خبرا عن
ان المفتوحة وصلتها كما فى عندى انك قايم وذلك لانه لو اخر لالتبس ان المفتوحة
بالمكسورة وقدم محصور من الكل منهما بالا ومعناها بحكم الورود
كل ما كان من المبتداء والخبر محصورا فى صاحبه بالا ومعناها
كما فى ما زيد الا قايم وانما زيد قايم وما قايم الا زيد وانما قايم زيد يجب تقديمه
على صاحبه ضرورة انك لو قدمت صاحبه لزم انقلاب المعنى فى صورتى معنى
الى مطلقا وكذا فى صورة الا ان قدمته بالا الى ولزم تقدم اداة الاستثناء على الحكم
فى الاستثناء المفرغ ان قدمته مع الا وذلك غير جايز كما ياتى فى بابه

الاصل فى المبتداء ان يكون نكرة واما الاول فلان فايدة الحكم على المعين
اعم من فايدة الحكم على غير المعين فان قولك رجل قايم فى الدار انما يفيد
مالم يعلم حصوله بخصوص فى الدار بخلاف نحو زيد فى الدار فانه ان علم كون
رَجُلًا او رَجُلَيْنِ فهاهنا فى صورة ابيات الحكم واما سلب الحكم عن النكرة
فيفيد مطلقا وكذلك الاستفهام واما الثانى فلان الخبر مسند وهو مشابه
للفعل الذى لايكون الا مسندا فكان حقه ان يتجرد عن التعريف والتنكير
كتجرد الفعل عنهما لكن الاسم لما لم يكن تجرده عنهما كان الاصل فيه ان
يتجرد عما يطراء ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وخصص منكورا من
وذا المبتداء بالاعمال او بالوصف او بالاضافة كامر بمعروف وعبد موافق
وسبع سموات بتقليل شركه يعنى اذا كان المبتداء نكرة فالغالب
تخصيصه بالوجوه المذكورة المفيدة لتقليل الاشتراك مثل قوله عليه السلام
امر بمعروف صدقة ونحو قولك عَبْدٌ موافق خير من عبد مخالف وكقولك
سبع سموات خلقهن الله وقال عليه السلام خمس صلوات افرضهن الله تعالى
ونحو ذلك لان التخصيص يقرب النكرة من المعرفة لما فيه من تقليل الشركة
ولما كان جواز كون المبتداء نكرة محضة فيه صح بجوازه بعد ما كان منعه
من جعل التعريف اصلا فى المبتداء فقال ولا باس بالتنكير عند
الافادة فيوم علينا فيه شاهد صحة قال بعض النحاة وهو
الحق يجوز كون المبتداء نكرة محضة عند حصول الفايدة اذ لا مانع عن ذلك
عقلا فان الغرض من الكلام حصول الفايدة بحيث حصلت صح الحكم مع كثرة
وروده ذلك فى الكلام الفصيح قال فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم
نسر وعن ابن عباس رضي الله عنه تمرة خير من جرادة وفى الحديث لاثر
عند ماضى ارهن دميعنا وميتنا ومن ذلك قولك سلام عليك وويل له
وقوله تعالى وجوه يومئذ ضاحكة وغير ذلك مما لا يحصى ونحو ذلك

فمنها



43

فيما بعد ذاك ظرف وهمزة وبعد حروف النفى ياتى بكثرة
كعند فلان درهم وا درهم لديك وما عبد يقوم
بخدمتى اعلم ان المشروط فى جواز تنكير المبتداء هو حصول
الفايدة على امره اما شيوع تنكيره وكثرته ففى مواضع مخصوصة
اشار اليها بذكر الامثلة الثلاثة منها ما بعد الظرف الذى يكون
خبرا عنه نحو عندى درهم ومنها ما بعد حروف الاستفهام نحو ادرهم
عندى وادرهم عندك ام دينار ومنها ما بعد حرف النفى نحو ما
عبد تقوم بخدمتى وتمام الكلام مذكور فى الشرح فليطلب ثمه
وخص الاخبار فى مفرد وذا هو الاصل فى قول
النحاة وجملة الخبر الا لخبر اما مفرد واما جملة والافراد فيه هو
الاصل على قول النحاة نظرا الى كونه احد طرفى الكلام فالاصل ان يكون
مفردا كالطرف الاخر ومنهم من منع ذلك والتحقيق انهم ان
ارادوا بذلك ان الجملة لا يسند بالاعتبار مضمونه فالمفرد يكون اصلا
لكونه محمولا بالمنظر الى نفسه دون الجملة فانه محمول بالمنظر الى مضمونه
الذى هو مفرد فذلك مع وان ارادوا بذلك عن الجملة لا يسند الا
بتقدير مفرد كما يقال زيد ضرب غلامه التقدير زيد مالك لغلام ضارب
فليس بشئ بل المسند فيه هو ضرب غلامه وهو محمول على زيد بوا
سطة ذو اى ذو ضرب غلامه فالاول ياتى جامد او هو
فارغ عن الضمير ومشتقا وذاك بكثرة فان كان مشتقا
بلا رفع ظاهر ففيه ضمير بالاتفاق الائمة فاكدى فى الجارى
على غيره صاحب وان لم يخف من لبس للقرينة يعنى ان
الخبر المفرد على ضربين احدهما جامدا نحو زيد اخوك وهو خال عن
الضمير عند الجمهور وذلك فى يقدر فيه الضمير نظرا الى ان معناه

زيد متصف بالاخوة او محكوم عليه بذلك لكنه لما لم يشابه الفعل
لم يرفع الظاهر وثانيهما مشتق ان لم يكن رافعا الظاهر ففيه ضمير
للمبتداء بالاتفاق نحو زيد قايم وحسن الوجه ومؤدب الكلام واما
اذا كان رافعا الظاهر فيكون ضمير المبتداء في معموله نحو زيد قايم في داره عمرو
انما هما الوصف مع مرفوعه مفردا ولم يجعل كالفعل مع مرفوعه مع ما
بينهما من التركيب الاسنادي لان الفعل مع مرفوعه مستقل ولهذا
يفيد ان من غير النظر الى شيء آخر بخلاف الوصف مع مرفوعه
فانه يستدعي صالحا يجري عليه لا يتم الفايدة بدونه وبهذا اعلم ان نحو
ضارب زيد جملة لاستقلاله بالفايدة قوله فاكد في الجاري الخ يريد بان
الضمير الذي بجملة الخبر المشتقة المفرد اعني الوصف يوكد وجوبا ببارز
منفصل فيما اذا كان الوصف المشتق جاريا على غير صاحبه اعني من
هو له اذا اصف من لبس الجاري على من هو له بالجاري على من هو له
بالجاري على من هو له كما في زيد عمرو وضاربه هو فانك لو لم تو كد المستكن
في ضاربه لاحتمل ان يكون لعمرو فيكون الوصف جاريا على من هو له
وان لا يكون لزيد فيكون جاريا على غير من هو له فجعل التاكيد المذكور
علامة جريه على غير من هو له ليحصل الفرق ولم يعكس ذلك لان
جريه على من هو له هو الاصل فالمناسب به ترك التاكيد والابقاء
على الاصل هنا واما اذا لم يخف اللبس للقرينة اللازمة نحو هند زيد
ضاربته هو فهي التاكيد خلاف فذهب الكوفيون الى تركه لعدم الحاجة
وذهب البصريون الى ابتاء طرد الباب وما كان منها جملة
فبرابط وقد جاء ترك الربط عند القرينة فرع ذكر الخبر المفرد
هذا بيان احوال الخبر اذا كان جملة فيقول الخبر الذي يكون جملة اما
اسمية نحو زيد ابوه قايم او ابوه قام او فعلية نحو زيد قام او قام ابوه

واما الظرفية نحو زيد عندك او في الدار فمتعلقة بالفعلية كما ياتي واما
الشرطية فهي فعلية ايضا لا محالة وما وقع من الجملة خبرا فلا بد فيه من
رابط يرتبط بالمبتداء فان الجملة في الاصل مستقلة يحتاج عند صيرورتها
جزء الكلام الى ما يربطها الى خبر الخ والرابط يكون ضميرا اما بارزا او مستترا
كما مر في الامثلة المذكورة وقد يقام الظاهر مقام المضمر وذلك اما ان يكون
بلفظ المبتداء الاول نحو الحاقة ما الحاقة او باسم الاشارة نحو ولباس
التقوى ذلك خير وبغيره نحو الذين يمسكون في الكتاب واقاموا الصلوة
انا لا نضيع اجر المصلحين اي اجرهم وقد يحذف الضمير الذي يوتى به للربط
عند القرينة وذلك كما في نحو البر والكر بستين اي الكر منه والسمن
منوان بدرهم اي منوان منه وقد جاء قول حسبي الله وصح
اذا المبتداء في مثله نفس جملة يريد ان الرابط المذكور انما يحتاج
اليه فيما لا يكون المبتداء هي الجملة التي وقعت خبرا في المعنى واما اذا كان كذا
لك فلا يحتاج الى العايد كما في المثال المذكور وكذلك في الضمير الشان
نحو هو زيد قايم وقد اخبروا بالظرف او شبهه وذا بتقدير وصف
او بتقدير جملة المراد بشبه الظرف الجار والمجرور فانهما يجريان مجراه
في جميع احكامه سماه بعضهم ظرفا والجار والمجرور لا يجري فيهما من غير تقدير عامل
عند البصريين فانهما غير محمولين على المبتداء اصلا وعاملهما من
الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل كالكون والحصول ثم ذهب الا
كثرون الى ان مقدره هو الفعل المشتمل على معنى الكون والحصول
فيكون الظرف اذن جملة لان الاصل في العمل الفعل وقال بعضهم بتقدير
الوصف لان الاصل في الخبر الافراد ورجح بعضهم تقدير الفعل لوجوب
تقديره في مثل الذي في الدار ومثل كل رجل في الدار فلدرهم فينبغي ان
يقدر في غير ذلك طرد الباب وعورض ذلك بمثله فان الوصف

متعين فى بعض المواضع نحو قوله تعالى اذا لهم مكر فى اياتنا فان اذا
الفجائية لا يليها الفعل ولتعارض دليل الطرفين لم يرجح الناظم
احدهما على الآخر فسوى بين تقدير الوصف والفعل   وظرف
زمان قل ما اخبر عنه   عين العين لكن الاماكن عمت   اعلم
ان ظرف الزمان يكون خبرا عن اسم ولا يكون خبرا عن اسم جثة
كما لا يكون حالا عنه ولا نعتا له الا قليلا فى نحو الليلة الهلال وهذا
بخلاف اسم المكان فانه يخبر به عن اسم العين تارة نحو فى الدار
زيد وعن المعنى اخرى نحو العلم فى المدن والجهل فى القرى
والنحا بما استشهد جازما لى   بتقدير قول فيه للخبرية
اختلفوا فى ان الجملة الانشائية والتى لا يحتمل الصدق والكذب
كالجملة الطلبية والاستفهامية والشرطية والقسمية والتعجبية تكون
للمبتداء ام لا فمنعه بعضهم وصححه الجمهور والحق انهم ان ارادوا
بتصحيح الاخبار بالانشائيات صحة وقوعها فى موقع الخبر فذلك
صحيح وان ارادوا انها يقع اخبارا حقيقة فليس بصحيح فانك اذا
قلت زيد ان تضربه يضربك فالجملة الشرطية واقعة موقع الخبر لكن
بتاويل فان تقدير الكلام زيد مقول فيه ان تضربه يضربك او يقال
فيه كذا فحذف القول للاختصار واطلق اسم الخبر على الجملة كما اطلق اسم
الخبر على الظرف وكذلك الكلام فى الجملة الطلبية والتعجبية وغيرها
ويخبر بالشيئين عنه قاصدا   لعطف وغير العطف فى غير الجملة
يجوز ان يخبر عن المبتداء بالمتعدد وذلك اما بالعطف كما فى زيد عالم
وعاقل وزيد يكتب ويشعر واما بغير العطف وذلك فى المفرد
نحو زيد عالم عاقل دون الجملة فلا يقال زيد يكتب يشعر قوله فصاعدا
حال عاملة محذوف تقديره فيجعل الاخبار قاصدا اى اخذا فى الازدياد

ويخبر

ويخبر عن شيئين ايضا قاصدا   بمسند كل ما يليه
بجملة   اعلم انه يتعدد المبتداء كما يتعدد الخبر وذلك على
ضربين احدهما ان يكون كل واحد من المبتداء غير الاول مضافا
الى ضمير متعلق نحو زيد ابوه اخوه بنته ضربها خادم وثانيهما ان
لا يكون كذلك بل يؤتى بالعوايد بعد خبر المبتداء الاخير فيكون اخر
العوايد لاول المبتداء وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدات
وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو وبكر قايم عنده فى
داره معها وعلى التقديرين مخبر كل واحد من المبتدات جملة
ما بعده فالمبتداء والاخير خبره ما بعده مفردا كان او جملة و
الذى قبله خبره المبتداء الاخير مع خبره وهكذا الى المبتداء والاول
قوله بجملة متعلق بمقدر هو حال من الضمير المرفوع فى يليه وهو
راجع الى ما والضمير المنصوب فيه راجع الى كل   وجاز دخول
الفاء فى الخبر الذى   تضمن معنى الشرط للسببية   وذلك
موصول يفعل وشبهه   كذلك منكور وصفت بجملة
دخول الفاء التى للسببية على الخبر يكون على سبيل الوجوب تارة
على الجواز اخرى اما الاول ففيما اذا كان المبتداء بعد اما نحو اما زيد
فقايم واما الثانى ففيما اذا كان المبتداء بعد اما لمعنى الشرط و
ذلك شيئان احدهما الاسم الموصول بفعل ظاهر نحو الذى يأتينى
فله درهم او مقدر نحو الذى خلفك او فى الدار فله درهم او شبه
الفعل نحو الزانية والزانى فاجلدوا وفى حكم الموصول الموصوف بالموصول
المذكور نحو قل انَّ الموتَ الذى تفرّون منه فانّه ملاقيكم وثانيهما
النكرة الموصوفة بالجملة الفعلية وذلك ايضا اما بذكر الفعل
فيها كقولك نفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب او بتقديره نحو

رجل عندا حرم فسعد وفي حكم الموصوف بالفعل الكل المضاف الى
النكرة والمذكورة نحو كل رجل ياتيني او خلفك او في الدار فله
درهم قوله للسببية متعلق بيتضمن لاجل السببية معنى الشرط وانما
قال ذلك لان المبتدا بالاعتبارين المذكورين انما يتضمن معنى
الشرط اذا قصد السببية كما في المذكور واما اذا لم يقصد السببية
فلا مدخل للفاء هناك وذلك كما اذا قلت الذي ياتيني له درهم
بمعنى انه ذو درهم وليس المراد بالسببية ان يكون ما قبل الفاء سببا
لما بعده حقيقة بل المقصود ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما
قبلها في الجملة ولو بمدعي المتكلم كما في الامثلة المذكورة

ويمنع هذا الفاء كل النواسخ   سوال الا عند بعض الائمة

جميع نواسخ المبتدا والخبر من الحروف المشبهة بالفعل وغيرها يمنع
دخول الفاء المذكورة في الخبر وسوى ان المكسورة وذلك لان
كون هذا النوع المبتدا متضمنا لمعنى الشرط تقتضي لصدارة
كلمات الشرط فيمتنع اجتماعه مع النواسخ المقتضية للصدارة واستثنى
منها ان المكسورة عند الجمهور وجعلها بعضهم كساير النواسخ
والاصح خلافه لوروده في التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم وابن الحاجب خصص بالذكر ليت ولعل والمذهب
لايعا ضده وعلل ما ذكره بان ما بعد الفاء الجزائية لايكون الا خبر
اي محتمل للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك وكيف
يشي بصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه

ويحذف كل منهما وكلا منهما   اصبر جميل ونعم بعد جملة

يعني يجوز حذف كل واحد من المبتدا والخبر بانفراده عند وجود القرينة
الدالة عليه ويجوز حذفهما معا اما حذف المبتدا فلقولك المستهل الهلال

والله

والله امشير الى الهلال اي هذا الهلال واما حذف الخبر فنحو خرجت
فاذا السبع اي موجودا وحاضرا او مقبلا ولدلالة الا المفاجات عليه
وان اردت انه قايم او قاعد ونحوه فلابد من فكره اولا دلالة عليه
ومن ذلك نحو قولك زيد وعمرو قايم استغنا فيه باحد الجزئين عن
الاخر وقوله تعالى وصبر جميل يصلح شاهدا اليهما تقتضي
امري صبر جميل او صبر جميل اجمل ولهذا اقتصر عليه في مثال حذف
كل واحد منهما واما حذفهما معا ففي جواب الجملة بنعم وذلك كقو
لك نعم في جواب من قال ازيد وقال اي نعم زيد قايم ويلزم حذف
المبتدا في مواضع كالحمد لله الحميد
تمت تم الكتاب بعون الله
الملك الوهاب

١